مجلة بحوث جامعة تعز – العدد34 يناير 2023م ISSN: 2985-7848
جامعة تعـــــز
إصدار خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للتكنولوجيا والعلوم و الإدارة -2022
17-19 ديسمبر 2022، جامعة تعز، تعز، اليمن

الشمول المالي- مفاهيم ومؤشرات عربية وعالمية: دراسة نظرية

هنادي النجار

كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة إقليم سبأ، مارب، اليمن.

البريد الالكتروني:
Alnajarhanadi555@gmail.com

للاستشهاد بهذا المقال:

تاريخ إرسال المقال: يوم – شهر 2020. **قبول المقال**: يوم – شهر 2020. **تاريخ النشر**: يوم – شهر 2021.

الملخص:

تمثلت مشكلة الدراسة في نقص الأدبيات السابقة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية العربية ويعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة والأكثر تداولاً وبروزاً على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، ويكمن الهدف من هذه الدراسة في تقديم إطار نظري وخلفية علمية لطبيعة الشمول المالي وواقعه في الوطن العربي، ونظراً لكون هذه الدراسة تسعى للتعرف على مفهوم حديث لم تعنّ به الأدبيات العربية لذا تسعى الدراسة الحالية إلى سد الفجوة المعرفية من خلال بيان ماهية الشمول المالي ونشأته، والتعرف على أهدافه ومحدداته، وايضاً دراسة وتحليل العوامل التي قد تؤثر على بعض مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن الشمول المالي يمثل حلقة وصل بين كلاً من التطور الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر والبطالة فهو يساهم في تسهيل حصول أصحاب الأفكار المبتكرة على التمويل للقيام بمشاريعهم الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك يزيد من فرص العمل الذي بدوره يخفض الفقر والبطالة، كما أفادت الدراسة أنّ المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى مستويات الشمول المالي عالمياً بحسب التقرير الصادر من**The Global Findex Database** لعام (2021) ويمكن القول بأن الفقر ينعكس سلباً على مستوى الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، محددات الشمول المالي.

Abstract:

The reason why there is an issue in this study nowadays is that the Academic and Arabic Research Association Insufficiency Financial inclusion is considered one of the most recent and prominent topics on the international scene in recent times. The aim of this study is to provide a theoretical framework and a scientific background for the nature of financial inclusion in the world generally and its reality of the Arab world in particular. This study seeks to identify a modern concept that was not addressed in the Arab literature so it also seeks to fill the gap through clarifying the real concept of the financial conclusion in details. The current study is a review of the previous literature. And the appropriate approach to it is the descriptive approach. Also, this study and the approaches analyzing effect on the financial inclusion rates in the Arabic Areas. Furthermore, the study reached several results, including: Financial inclusion represents as a relating point between both economic development and reducing poverty and unemployment rates, as it contributes at facilitating the access for innovative ideas to carry out their small and micro projects financially which increases the job opportunities that reduces poverty and unemployment rates. The study also reported that the Arab areas still records the lowest levels of financial inclusion globally. Due to the report issued by The Global Findex Database for the year (2021) and it can be said that increasing the poverty has been reflected negatively on the level of financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, indicators of financial inclusion, determinants of financial inclusion.

المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

يوضح الجدول الآتي رقم (1) أهم المصطلحات واختصاراتها المستخدمة في الدراسة

جدول رقم (1)

أهم المصطلحات واختصاراتها المستخدمة في الدراسة

المصطلح	الاختصار	التوضيح
مجموعة العشرين (Group Of Twenty)	**(G20)**	منتدى رئيسي للتنمية الاقتصادية الدولية الذي يشجع النقاش المفتوح والبناء بين البلدان والأسواق الناشئة حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي العالمي، من خلال المساهمة في تعزيز الهيكل المالي الدولي وتوفير فرص للحوار حول السياسات الوطنية والتعاون الدولي والمؤسسات المالية الدولية، تساعد مجموعة العشرين على دعم النمو والتنمية في جميع انحاء العالم، وتم تأسيسها في عام (1999) وتتكون من (19) دولة (GPFI,2016) [1].
الشراكة العالمية للشمول المالي (Global Partnership For Financial)	**(GPFI)**	هي الآلية التنفيذية لخطة عمل شمول الخدمات المالية المتفق عليها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في سيئول 2010 والشركاء المنفذون لهذه الخطة **(AFI)**التحالف الدولي للشمول المالي،**(CGAP)** المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **(IFC)** مؤسسة التمويل الدولية (GPFI REPORT ,2011) [2].
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقر (The Consultative Group to Assist The Poor)	**(CGAP)**	هي شراكة عالمية تضم أكثر من (30) منظمة تسعى إلى تعزيز خدمات الشمول المالي من خلال الدراسات والأبحاث العملية والتواصل النشط مع مقدمي الخدمات المالية وواضعي السياسات وتساند التمويل الأصغر تأسست عام (1995) (المنتدى العربي الخامس للسياسات،2013)[3].
قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (The Global Findex Database)	**(The Global Findex)**	قاعدة بيانات أنشأتها مجموعة البنك الدولي في عام (2011) وتُعد اشمل قاعدة بيانات في العالم وتستخدم لتتبع التقدّم نحو تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بالشمول المالي (The Global Findex Database,2017)[4].
مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation)	**(IFC)**	أكبر مؤسسة إنمائية عالمية وهي أحد أعضاء البنك الدولي تركز عملها على القطاع الخاص في البلدان النامية وتم تأسيسها في (1956) وتضم (184) دولة وتعمل في أكثر من (100) بلد نام (التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية ،2013)[5].
التحالف الدولي للشمول المالي (Alliance For Financial Inclusion)	**(AFI)**	منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية (الامتيازات والحصانات) للفصل (485) من قوانين دولة ماليزيا، يوفر التحالف منبراً لتبادل المعرفة لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي تستند إلى الأدلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية (التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي لمنطقة العربية،2021)[6].
المبادرة العالمية للشمول المالي (Financial Inclusion Global Initiative)	**(FIGI)**	مبادرة تسعى إلى تحقيق الشمول المالي الرقمي في البلدان النامية يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات ومجموعة البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للسوق بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس(ITU,2021)[7].
مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة (United Nations Environment Programme Finance Initiative)	**(UNEP FI)**	شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي العالمي وتعمل مع أكثر من (350) عضو يتألفون من البنوك وشركات التأمين والمستثمرين وأكثر من (100) مؤسسة داعمة للمساعدة في إنشاء قطاع مالي يخدم الناس والعالم (وثيقة وضع مبادئ الصيرفة المسؤولة لمجموعة عمل الشمول المالي،2021)[8].
مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية (Financial Inclusion for The Arab Region Initiative)	**(FIARI)**	مبادرة تم تأسيسها في (2017) تهدف إلى دعم الشمول المالي في المنطقة العربية وتعزيز مستوياته (التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي لمنطقة العربية،2021)[6].
مؤشر الشمول المالي الرقمي (Roland Berger)	**(RB DII)**	مؤشر صادر من مؤسسة رولاند بيرغر يستخدم لتحليل الشمول الرقمي ويستند على أربعة عوامل هي: إمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، القدرة المتعلقة بالمعرفة التكنولوجية (محو الأمية الرقمية)، الموقف (التشجيع للاستخدام الأدوات الرقمية مع الحرص على عدم تعقيدها) **(Roland Berger,2021)**[9].
جائحة كورونا	**COVID19**	المرض الفيروسي المسبب لمتلازمة الضائقة التنفسية.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير والدراسات السابقة

المقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الأكثر حداثة وتداولاً في الآونة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث كشفت هذه الأزمة ضعف النظام المالي العالمي والرقابة عليه وتشير العديد من التقارير والدراسات (صندوق النقد العربي،2008)[10] (تقرير الأمم المتحدة،2009)[11] بأنه في نهاية عام (2007) انخفضت أسهم عدة مصارف كبرى، وخلال عام (2008) تعرّض أكثر من (50) مصرفاً وشركة تأمين أمريكية وأوربية للإفلاس كما أعلنت أكثر من (927) شركة إفلاسها، كما تسببت الأزمة في انخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، فقد فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين الثلث إلى النصف من قيمتها ودخلت أغلب الاقتصاديات المتقدمة في حالة ركود فعلي وتوقعت الأمم المتحدة تباطؤ حاد في معدل نمو الناتج الإجمالي الدولي.

ولمواجهة الأزمة المالية قامت الدول بعمل ترتيبات مؤسسية لضمان الاستقرار المالي وتم انشاء العديد من المؤسسات منها: صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (صندوق النقد العربي،2008)[10].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المؤسسات تولي اهتماماً للشمول المالي كونه يمثل حجر الزاوية في التنمية، فمجموعة البنك الدولي تعتبر الشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المُدقع، ويرى صندوق النقد العربي أنَّ التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم، كما تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية.

وانطلاقاً من فكرة ان الشمول المالي يمثل حجر الزاوية في التنمية ودوره الفعال في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى رفاهية الأفراد وتقليص مستويات الفقر، فإن هذه الدراسة تقدم إطاراً مفاهيمياً للشمول المالي ومؤشراته.

1. منهجية الدراسة

1.1.مشكلة الدراسة:

إنّ الشمول المالي من المواضيع الأكثر حداثةً وانتشاراً في الآونة الأخيرة، فالأحداث الاقتصادية بعد الأزمة المالية في (2008) سببت في زيادة التوجه الدولي نحو العمل على تحقيق وتطوير الشمول المالي، واعُتبرت مؤشرات الشمول المالي من أبرز مظاهر التقدم في الأمم إلا أن المنطقة العربية لازالت تسجل أدنى مستويات الشمول المالي.

وأشار اتحاد المصارف العربية في منتدى الشمول المالي والتوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي لعام (2015) بضرورة وضع استراتيجية عربية شامله لتعزيز الشمول المالي وتبني رؤية طموحة لتحسين الشمول المالي في المنطقة العربية وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل :المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعزز وتحقق الشمول المالي فالشمول المالي يمثل موضوعاً حيوياً لكنه لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية العربية وهذا يعزز من القناعة بأن هناك ما يجب معرفته حول الشمول المالي.

ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة وظهرت العديد من التساؤلات المتمثلة فيما يلي:

- ما المقصود بالشمول المالي وما أهميته؟
- ما هي ابعاد الشمول المالي؟
- ما هي مؤشرات الشمول المالي؟
- ما هي محددات (معوقات) الشمول المالي؟
- ما واقع الشمول المالي في الدول العربية؟

1.2.أهمية الدراسة:

تقديم إطار نظري وخلفية علمية لمفهوم الشمول المالي الذي يُعد من أحد المفاهيم المالية الحديثة والتعرف على واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية ومحاولة التعرف على الأسباب التي قد تؤثر على مؤشرات الشمول المالي بالزيادة والانخفاض على مستوى كل دولة هذا من جانب وللفت انتباه الباحثين العرب لأهمية دراسة هذا المفهوم باعتبار الدراسة الحالية منطلق لدراسات مستقبلية من جانب اخر.

1.3.أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي.
- التعرف على ابعاد الشمول المالي.
- التعرف على مؤشرات الشمول المالي.
- التعرف على محددات (معوقات) الشمول المالي.
- دراسة وتحليل تجارب بعض الدول العربية في الشمول المالي والعوامل التي قد تؤثر على مؤشراته.

1.4.منهج الدراسة:

يرى (Ziao and Watson,2019) [12] أن مراجعة الأدبيات السابقة يمكن ان يأخذ نمطين:

الأول: مراجعه غرضها إعطاء خلفية نظرية تحدد من خلالها الفجوة المعرفية تمهيداً للجانب التطبيقي بتلك الدراسة.

الثاني: مراجعة مستقلة دون جانب تطبيقي للدراسة والهدف منها فهم مجموعة الأدبيات الموجودة في الدراسات الحديثة في مجال معين او تفسيره او شرحه.

وبناء على ما سبق اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الدراسة النظرية بصفة أساسية واستطلاع الجهود المبذولة من الباحثين والمؤسسات والهيئات الاستشارية ذات العلاقة من أجل تقديم إطار نظري للشمول المالي مع دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في بعض الدول العربية للتعرف على العوامل التي قد تؤثر على مؤشرات الشمول المالي.

2. الإطار النظري:

2.1.نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة (Leshyon and thrift,1993) التي تناولت أثر إغلاق فروع أحد البنوك في جنوب شرق إنجلترا على قدرة سكان المنطقة في الوصول إلى الخدمات المصرفية، وفي عام (1999) استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (عبد الله،2020)[13] (المعصراوي،2019)[14].

غير أنّ الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية (2007)، على إثر ذلك ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي **(AFI)** عام (2008) الذي يُعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم (94) دولة من الدول النامية ممثلة (119) مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية، وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال (سرور، حجازي،2017)[15].

وقد عُقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام (2009) بدولة كينيا ثم عُقد بعد ذلك مؤتمرات في كلاً من اندونيسيا، المكسيك، جنوب افريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق ومصر في عام (2017) (مروان، رشيد،2018)[16].

وقد أقر قادة مجموعة العشرين **(G20)** بالشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية في سيول (2010)، وأسست هذه المجموعة رابطة- مكونه من التحالف الدولي للشمول المالي **(AFI)**، والمجموعة الاستشارية للفقراء (CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (**IFC**)- باسم الشراكة العالمية للشمول المالي **(GPFI)** وذلك لوضع خطة عمل لسنوات عديدة بهدف تطبيق الشمول المالي من خلال دعوة (5) هيئات مختصة بوضع المعايير الدولية مع الاستعانة بمجموعة من الخبراء لتكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي (GPFI Report,2011)[2].

وفي العام ذاته دشن البنك الدولي قاعدة بيانات المؤشر العالمي الشمول المالي **(Global Findex)** تغطي أكثر من (140) بلداً حول العالم وتعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب (Gallup) (The Global Findex Database,2017)[4].

وبعد ذلك قام مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتأسيس فريق العمل الإقليمي عام (2012) لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات لزيادة مستويات التثقيف المالي، وحماية مستهلكي الخدمات (التقرير السنوي لمبادرة الشمول

المالي للمنطقة العربية،2021)[6].

ومن ثم اتفق قادة مجموعة العشرين (**G20**) مع الشراكة العالمية للشمول المالي (**GPFI**) في قمة لوس كابوس (**Los Cabos**) عام (2012) على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، ثم طورت مؤشرات أكثر شمولاً من مؤشرات الشمول المالي، بهدف تعميق فهم الغرض من الشمول المالي كما تمت المصادقة على هذه المجموعة الموسعة - في قمة سانت بطرسبرغ في عام (2013)(G20 St.Petersburg Summit) - التي تشتمل على مؤشرات حول محو الامية المالية وجودة تقديم الخدمات، ثم قامت مجموعة العشرين (G20) والشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) بتطوير مؤشرات جديدة لقياس الخدمات المالية الرقمية وجودتها وكان الدافع وراء توسيع مجموعة المؤشرات هو تطوير نماذج رقمية جديدة، فضلاً عن توفير بيانات حول كلاً من الطلب والعرض على الخدمات المالية الرقمية، وتقيس هذه المؤشرات استخدام المدفوعات الرقمية والوصول إلى البنية التحتية الرقمية(GPFI,2016)[1].

ونظراً لدور الشمول المالي كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أطلق صندوق النقد العربي المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربي في عام (2017) بهدف زيادة مستويات الشمول المالي كما أطلق في إطار هذه المبادرة (اليوم العالمي للشمول المالي) الذي يُعد ظاهرة عربية تحتفل بها الدول العربية في السابع والعشرين من شهر إبريل من كل عام وتؤكد من خلالها اهمية الشمول المالي لكافة شرائح المجتمع (الطيب،2020)[17] (التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي لمنطقة العربية،2021)[6].

وفي عام (2018) أنشأ صندوق النقد العربي مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة لصياغة المبادئ التوجيهية والسياسات ذات الصلة، والقيام بأنشطة تستهدف دعم التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية في الدول العربية (تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية،2020)[18].

كما ظهرت المبادرة العالمية للشمول المالي (**FIGI**) عام (2019) والتي عقدت أول ندوة عبر الإنترنت (من18 مايو إلى 24 يونيو) من خلال منتدى لتبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن التحديات التي يتعين مواجهتها لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي عالمياً، ونتيجة لجائحة كورونا (**COVID-19**) تطور الشمول المالي إلى الشمول المالي الرقمي، فالشمول المالي الرقمي كان أولوية إنمائية قبل جائحة كورونا وأصبح الآن أمراً لا غنى عنه، فتغيرت أساليب المعاملات بشكل كبير نتيجة للقيود التي فرضتها جائحة (**COVID-19**) وأدى تزايد استخدام الخدمات المالية الرقمية إلى تحويل الأزمة إلى فرصة، مما مكن الأشخاص غير المستفيدين من الخدمات المصرفية في الماضي من الانضمام إلى النظام المالي، ويقوم البنك الدولي بالبت بحوالي (170) مشروعا مرتبطا بجائحة كورونا (**COVID-19**) في (110)بلداً، بما في ذلك مشاريع جديدة، وتشتمل الأهداف الرئيسية لرقمنه التحويلات النقدية والمدفوعات، وإنشاء أنظمة دفع أسرع، وتمكين تحديد الهوية بالأساليب الرقمية وتكنولوجيات {اعرف عميلك}(**KYC**) الإلكترونية، وحماية المستهلكين من المخاطر المتزايدة (ITU,2021)[7].

2.2.تعريف الشمول المالي:

تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون والمنظمات الدولية والمصارف المركزية للشمول المالي ونورد بعضاً منها:

تعريف (**WORD BANK GROUP**)[19] : ويقصد به أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم-المعاملات والمدخرات والمدفوعات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

كما تعرفه مجموعة العشرين (**G20**)[20] بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المحرومة ومحدودة الدخل للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

وتضّمن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري الصادر بالقانون رقم (194) لسنة (2020) تعريف الشمول المالي وهو إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي المصري،2020)[21].

كما عرفته مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (**UNEP FI**)[8] إضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية وعدم ترك أي شخص خلف الركب.

وقد عُرف في (تقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي للأردن لسنة، 2020)[22] بأنه الحالة التي يُتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة.

بينما عرفه (المعصراوي،2019)[14] بأنه العملية التي يتم من خلالها جعل كافة المعاملات المالية لأفراد ومؤسسات المجتمع مرتبطة بالمؤسسات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة تتسم بالشفافية والعدالة وذات تكاليف معقولة ومناسبة لكل أفراد المجتمع.

كما اعتبر (الحسين،2022)[23] أن الشمول المالي يجب أن يعرف من خلال مسارين: الأول عملية إدخال الأفراد والشركات إلى المنظومة المصرفية والمالية الرسمية، والمسار الثاني هو آليات ووسائل إدخال الأفراد والشركات في المنظومة المصرفية وإبقائهم داخل المنظومة.

أمّا (الرفيعي،2020)[24] فقد عرفته بأنه السماح لشرائح المجتمع كافة ومؤسساته بالتعامل مع الجهاز المصرفي الرسمي لإتمام معاملاتهم المالية بطريقة إلكترونية مقابل كلفةٍ أقل ووقتٍ أسرع.

وفي الآونة الأخيرة تطور التعريف ليشمل التمويل المتناهي الصغر على نطاق اوسع، إلى جانب النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية (ITU,2021) [7]، يبقى أن نُشير إلى أن هناك مصطلحات عديدة لوصف نفس الظاهرة فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي، وهناك من يستخدم بدلاً منه مصطلح الاشتمال المالي والإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي أو الإشراك المالي أو التعمق المالي أو التمويل الشامل أو النفاذ إلى التمويل للدلالة على نفس الظاهرة (الشمول المالي) وهو المصطلح الذي تتبناه الدراسة الحالية لأنه الأكثر شيوعا ومعناه اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي(**Financial Inclusion**) (بوزانة،حمدوش،2021)[25].

2.3.أهمية الشمول المالي:

إنّ الشمول المالي يمثل ركن حيوي في التنمية الاقتصادية إذ أن الأحداث الاقتصادية بعد الأزمة المالية في (2008) سببت في زيادة التوجه الدولي نحو العمل على تحقيق وتطوير الشمول المالي كما أصبح محور اهتمام المنظمات والجهات المالية والدول فأهميته تكمن فيما يلي:(رشيد، مروان،2018) [16]The Global Findex Database,2017)[4] (القزاز،2018) [26] (فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي،2017)[27]

- الشمول المالي يمثل عاملا أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات.
- العمل على إدخال الأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة داخل القطاع المالي الرسمي، مع العمل على تقنين القطاعات غير الرسمية.
- تشجيع الاستقرار المالي والاجتماعي.
- تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات على سبيل المثال عند استخدام الخدمات المالية وتزويد البائعين في كينا، لاسيما النساء بحسابات ادخار، ارتفعت مدخراتهم وزادت استثماراتهم في مشاريعهم بواقع (60%).
- تأثير الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، إلى جانب التركيز على فئات محددة من جهة اخرى مثل المرأة والشباب والوصول إلى الخدمات المالية المناسبة لها.
- دعم الوساطة المالية التي يقصد بها (تدخل طرف ثالث في التعاملات المالية بما يساعد في تنظيم المعاملات وتحقيق مصالح كافة الأطراف) ومن ثم العمل على تحسين توزيع الدخل.

2.4.أهداف الشمول المالي:

يمكن اختصار أهداف الشمول المالي فيما يلي:

(فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي،2017)[27] (اسكندر،2020)[28] (الحسين،2022)[23] (ITU,2021)[7]

- توسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب.
- إدراج الشرائح الفقيرة والمرأة وكل الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي بما يُسهم في دمجه في الاقتصاد الرسمي ليشكل عاملاً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إتاحة نطاق أوسع من الخدمات، مثل حسابات التوفير والمدفوعات والتحويلات والمنتجات المالية للجميع.
- تحسين كفاءة الخدمات المالية واستهداف برامج الرعاية الاجتماعية للطبقات الصغيرة في شرائح المجتمع، التقليل او الحد من الفساد المالي والرقابة على المعاملات المالية الجارية بصورة قانونية.

2.5.أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

ويلخص كلاً من (الخزرجي، الاعرجي،2020) [29] أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بُعد من خلال الجدول رقم (2-2).

جدول رقم (2) أبعاد الشمول المالي ومؤشرات وقياسه

البعد	مؤشرات قياسه
مؤشرات بعد الوصول of Access Dimension	• عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100كم مربع • عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100ألف بالغ • عدد فروع المصارف لكل 1000 كم مربع • عدد فروع المصارف لكل 100ألف بالغ • عدد بطاقات الخصم (السحب الالي) لكل 1000بالغ • عدد محطات نقاط البيع (POS)لكل100ألف بالغ
مؤشرات بعد الاستخدام Indicators of Usage Dimension	• نسبة الأفراد البالغين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية • عدد المودعين لكل 1000من البالغين (عدد حسابات الايداع لكل 1000 من البالغين) • عدد المقترضين لكل 1000من البالغين (عدد القروض القائمة لكل 1000 من البالغين)
مؤشرات بعد الجودة Indicators of Quality Dimension	المعرفة المالية (التثقيف المالي) • نسبة مجموع إجابات الاسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي، الغرض الرئيسي من التأمين، تنويع المخاطر.
	كلفة الاستخدام • متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري • متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية • متوسط تكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي جاري (الرسوم السنوية)
	متطلبات الشفافية • إجمالي معدل الدفع مقابل الائتمان (التكاليف الاساسية بالإضافة إلى العمولة والرسوم والتأمين والضرائب) • الإفصاح عن المعلومات باستخدام لغة سهلة • منع البنود والشروط المخفية • وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المقدمة

المصدر: (الخزرجي، الاعرجي،2020)

2.6.تحديات تحقيق الشمول المالي:

يرى (القزاز،2018)[26] إنّ تحقيق الشمول المالي لأهدافه يواجه العديد من العراقيل والمعوقات منها ما هو مرتبط بعادات وتقاليد ومنها ما يتعلق بالمؤسسات المالية والتي لا تضع المواطنين الفقراء في بؤرة اهتمامها عند تحقيقها لأهدافها، وهذا يستدعي إلقاء الضوء على أهم تلك التحديات:

- تزايد حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي: ذلك المورث الثقافي بين المواطنين يكشف عن واحدة من أكبر التحديات التي تواجه خطط تحقيق الشمول المالي التي يتبناها الجهاز المصرفي، ولا شك أن البنوك تواجه صعوبة في تغيير ذلك المورث الثقافي ولابد تعزيز الثقة بين المواطنين والمعاملات المصرفية، وتوعية العملاء لجذبهم إلى التعامل مع البنوك، وتقليل حجم الكاش المتداول خارج الجهاز المصرفي.
- انتشار وتغلغل الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) خاصة في المناطق الريفية: القطاع غير الرسمي هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات ويتولد عنها دخول غير مسجلة لدى السلطات الضريبية وتتم هذه الانشطة نقداً ولا يتم التعامل مع البنوك نتيجة للمفاهيم الخاطئة المرتبطة بتخويفهم من الخضوع للمراقبة من جهات معينه أو طبقاً لمعتقدات دينية خاطئة تمنع التعامل مع البنوك لعدم التحقق من شرعيتها.

وأتفق كلاً من (Gupta,2015)[30] و(عبد القادر،2019)[31] بأن المحددات والعوائق التي تواجه تنفيذ الشمول المالي متمثلة بما يلي:

- المحددات البشرية: وتشمل المعرفة المالية المحدودة، الافتقار إلى الهوية القانونية، الوضع المالي للمواطنين والقضايا الديموغرافية.
- المحددات التنظيمية: الفهم المحدود لاحتياجات العملاء، ضعف جودة الخدمات المقدمة والإطار التنظيمي غير الملائم.
- محددات البنية التحتية: وتشمل الموقع، التكلفة العالية، المسافة، الافتقار إلى المعرفة في استخدام التكنولوجيا، ضعف حوافز المصارف.

2.7.الشمول المالي في العالم:

الشمول المالي هو حجر الزاوية في التنمية ومنذ عام (2011) أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي هي المصدر النهائي للبيانات حول الوصول العالمي إلى الخدمات المالية من المدفوعات إلى المدخرات والاقتراض، و تشير البيانات الواردة في (تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي،2021) على الصعيد العالمي لعام (2021)، بأن نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب في أحد البنوك أقرت مجموعة العشرين (**G20**) مع توصية الشراكة العالمية (**GPFI**) في قمة (**Los Cabos**) عام (2012) على إصدار مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وتقيس هذه المؤشرات ثلاثة أبعاد رئيسية هي (GPFI,2016)[1]:

- الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة المنتجات وتقديم الخدمات المالي.

أو المؤسسات المالية ازدادت بنسبة (50%) في السنوات العشر الممتدة (من 2011 إلى2021) من (51%) إلى (76%)، كما ارتفع متوسط معدل ملكية الحسابات للبالغين في الاقتصادات النامية في الفترة (2017-2021) بمقدار (8%) من (63%) إلى(71%) السبب في ذلك زيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية واستخدام الهاتف المحمول في سداد الفواتير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما انخفضت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في البلدان النامية من (9%) إلى (6%) **(The Global Findex Database,2021)**.[32]

كما تشير بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إلى أن (865) مليوناً من أصحاب الحسابات المالية في البلدان النامية فتحوا حسابات في بنوك أو مؤسسات مالية من أجل تلقي الأموال من الحكومة، وذلك أسهم في بناء المنظومة المالية الرقمية (Project Syndicate,2022)[33] .

2.8.واقع الشمول المالي في العالم:

تشير البيانات الواردة من البنك الدولي والموضحة بالجدول رقم (3) أن العالم العربي لا يزال يحقق أدنى مستويات الشمول المالي، فقد حصل على أدنى النسب في جميع المؤشرات محل الدراسة مقارنة بالمناطق الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن العالم العربي على الرغم من حصوله على أدنى النسب في عام (2021) إلا أنه حقق ارتفاعاً في جميع المؤشرات محل الدراسة من عام (2017) إلى عام (2021) وتُظِهر الدراسات الحديثة التحسن الملحوظ في مستويات الشمول المالي على مستوى العالم العربي.

ولتحسين وتعزيز الشمول المالي يجب على العالم اتخاذ خطوات وسياسات وإجراءات للاستفادة من إمكانيات التحول التكنولوجي في تعميم الخدمات المالية وتنمية الاقتصاد الرقمي وتشمل هذه الخطوات إلتزامًا قوياً من القطاعين العام والخاص، وإطاراً قانونياً وتنظيماً مؤاتيا، وبنية تحتية مالية موثوقة وخدمات يمكن الاعتماد عليها في مجال الاتصالات والتكنولوجيا وفيما يلي نبذة عن بعض مؤشرات الشمول المالي على مستوى المناطق (التصنيف القطري).

جدول رقم (3)

مؤشرات الشمول المالي على مستوى مناطق العالم

المنطقة	العالم			العالم العربي			الشرق الأوسط وشمال افريقيا			أمريكا الشمالية		
السنة	2017	2021	معدل التغير	2017	2021	معدل التغير	2017	2021	معدل التغير	2017	2021	معدل التغير
ملكية الحسابات المالية كنسبة من البالغين (عمر15سنة فأكثر	%68.50	%76.20	7.70%	%37.23	%40.21	2.98%	%43.42	%48.09	4.67%	%93.81	%95.45	1.64%
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	%67.10	%73.97	6.87%	%36.77	%38.94	2.17%	%42.91	%46.92	4.01%	%93.81	%95.45	1.64%
عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	%49.49	%54.67	5.18%	%27.53	%30.59	3.06%	%32.21	%38.44	6.23%	%89.68	%92.06	2.38%
الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	%22.29	%28.38	6.09%	%8.14	%9.87	1.73%	*%12.52	*%15.03	2.51%	%69.86	%67.77	-2.09%
الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	%26.57	%29.43	2.86%	%8.77	%10.42	1.65%	%10.83	%11.22	0.39%	%62.76	%64.83	2.07%
تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 فأكثر)	%34.10	%42.59	8.49%	%19.18	%23.37	4.19%	%24.89	%27.56	2.67%	%66.38	%70.64	4.26%
استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	%22.05	%34.47	12.42%	%6.02	%11.60	5.58%	%9.15	%12.32	3.17%	%65.11	%66.82	1.71%

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

*تجدر الإشارة إلى أن المعدل الظاهر في لوحة البيانات التفاعلية التابعة للبنك الدولي لعامي (2017-2021) كانت (9.57%، 11%) على التوالي.

مجلة بحوث جامعة تعز – العدد34 يناير 2023م ISSN: 2985-7848
جامعة تعـــــز
إصدار خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للتكنولوجيا والعلوم و الإدارة -2022
17-19 ديسمبر 2022، جامعة تعز، تعز، اليمن

ووفقاً لتقرير(**Bridging The Digital Divide**) ، الصادر عن مؤسسة (**Roland Berger،2021**)[9] فأن أفضل (10) دول من بين (82) دولة ناشئة ومتقدمة حصلت على أعلى نسب في مؤشر الشمول المالي Roland Berger (RB DII) هي ما تم توضيحه في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4):

ترتيب الدول من حيث الشمول المالي الرقمي بحسب تقرير(Bridging The Digital Divide)

ترتيب الدولة في مؤشر الشمول المالي	الدول الحاصلة على المراتب الأعلى في الشمول المالي	مقدار الزيادة/النقص	ترتيب الدولة في مؤشر الشمول المالي	أفضل 10 دول تم تقييمها	مقدار الزيادة/النقص
#1	سنغافورة	-	#55	ميانمار	11+
#2	السويد	-	#44	فيتنام	10+
#3	الدنمارك	2+	#50	مصر	8+
#4	هولندا	1-	#14	الإمارات	8+
5#	الولايات المتحدة	1-	#8	قطر	8+
6#	استراليا	-	#74	زامبيا	7+
7#	كوريا الجنوبية	-	#64	باكستان	7+
8#	قطر	5+	#57	كمبوديا	7+
9#	كندا	5+	#9	كندا	7+
10#	المملكة المتحدة	2-	#37	إيران	7+

المصدر:(Roland Berger,2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (4) بأن سنغافورة حافظت على ترتيبها كرائدة عالمية على حساب برامج مثل: الواي فاي العامة المجانية، وجاءت السويد، الدنمارك، هولندا والولايات المتحدة على التوالي في المراتب التالية نتيجة لمستوياتها العالية في اللغة الإنجليزية وهي اللغة السائدة على الإنترانت ، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ودولة مصر تعتبر ضمن أسرع (10) دول نمواً في مجال الشمول المالي الرقمي، حيث شغلت المركز الثالث في معدل تحسن الأداء في هذا المجال بعد دول ميانمار وفيتنام والسبب يعود إلى سياسات الدولة الداعمة لتحقيق التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية للاتصالات اعتماداً على أحدث التقنيات.

مؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية لعامي (2021/2017):

يمكن معرفة واقع الشمول المالي لبعض الدول العربية من خلال تحليل ودراسة مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعتبر مرآة عاكسة للشمول المالي والتي يمكن من خلالها تبيين مستوى التطور في مجال أبعاد الشمول المالي سواءً من حيث الخدمات المالية او الاستفادة منها ومدى تعميمها وكذا جودتها

وفيما يلي نبذة عن بعض المؤشرات الرئيسية لمجموعة من الدول العربية ذات مستويات شمول مالي مختلف والتي تم اختيارها لاكتمال بيانات مؤشراتها في قاعدة بيانات البنك الدولي:

2.8.1. دولة الأردن:

يوضح الجدول الآتي رقم (5) مؤشرات الشمول المالي في دولة الأردن:

جدول رقم (5):

مؤشرات الشمول المالي في دولة الأردن:

المؤشر	الجنس	2021م	2017م	معدل التغير
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%58.60	%56.28	%2.32
	انثى	%34.06	%26.61	%7.45
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%53.38	%55.51	%2.13-
	انثى	%31.95	%26.61	%5.34
عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%41.98	%43.83	%1.85-
	انثى	%21.80	%15.91	%5.89
الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%13.29	%20.76	%7.47-
	انثى	%5.95	%14.40	%8.45-
الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%4.81	%12.95	%8.14-
	انثى	%3.08	%6.84	%3.76-
تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 فأكثر)	ذكر	%36.40	%33.74	%2.66
	انثى	%16.34	%16.28	%0.06
استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%14.78	%3.38	%11.40
	انثى	%3.88	%0.67	%3.21

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (5) وجود ارتفاع في مؤشرات ملكية الحسابات المالية كنسبة من البالغين(عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً وإناثاً، ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين(عمر 15سنة فأكثر) إناثاً، عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)إناثاً، تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً و إناثاً، استخدام الإنترنت او الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً وإناثاً بنسبة (2.32%،7.45%،5.34%،5.89%،2.66%،0.06%،11.40%،3.21%) على التوالي.

وانخفاض في مؤشرات ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً، عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر) ذكوراً، الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً وإناثاً، الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً وإناثاً بنسبة (-2.13%، -1.85%، -7.47%، -8.45%، -8.14%، -3.76%) على التوالي.

من خلال الاطلاع على التقارير والدراسات:(تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،2018)[34] (التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي لمنطقة العربية،2021) [6] (تقرير صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،2021)[35] (تقرير " " OECD الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2020) [36] (تقرير التنمية الرقمية العربية،2019)[37] (تقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك الأردني المركزي،2020) [22] يمكن القول أن التغيرات بالزيادة والانخفاض في المؤشرات ترجع لعدد من الأسباب منها ما يلي

أسباب التغير بالزيادة في بعض المؤشرات:

- تحديث الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالمدفوعات عبر الهاتف المحمول.
- قيام المصرف الأردني المركزي بوضع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بما يتماشى مع اهداف التنمية المستدامة.
- قيام البنك المركزي الأردني بضخ (750) مليون دولار إلى اقتصاد الدولة من خلال خفض الاحتياطيات الإلزامية للبنوك التجارية.
- قيام البنك الدولي بتبني العديد من البرامج عام (2019) لتسريع التحول إلى الاقتصاد الرقمي مثل: دعم رقمنه المدفوعات الحكومية، وتنفيذ مشروع (تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الشامل) والذي يهدف إلى المساهمة في تحسين الوصول إلى التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن.
- تركيز خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022) على تشجيع الابتكار والاقتصاد الرقمي.
- إطلاق الدولة للعديد من المشاريع الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي بما في ذلك (مبادرة مليون مبرمج، 2019) (صندوق الفرص الرقمية، 2017) (مبادرة التمكين الاقتصادي، 2019).
- صُدور وتعديل مجموعة من التشريعات والقوانين لرقمنة الخدمات المالية مثل: تعديل قانون الاتصالات رقم (13) الصادر عام (1995) في عام (2011) لإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصُدور قانون المعاملات الالكترونية رقم (15) في عام (2015) بهدف تعزيز الخدمات الالكترونية.
- قيام البنك المركزي الأردني بتعزيز وتطوير الخدمات المالية ودعم المبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التقنيات المالية العالمية، واستمر بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً من خلال نظام أي فواتيركم (EFAWATEERcom) الذي يتم تشغيله من قبل شركة (مدفوعاتكم للدفع الالكتروني).

أسباب التغير بالانخفاض في بعض المؤشرات:

- زيادة في أعباء الديون (زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي).
- انكماش الاقتصاد الأردني في عام (2020) بنحو (-1.6%).
- انخفاض صافي الربح بعد الضريبة من (586.5) مليون دينار في عام (2019) إلى (328.2) مليون دينار في عام (2020) نتيجة لبناء البنوك العاملة في الأردن مخصصات ديون بمبالغ كبيرة في عام (2020) للتحوط من مخاطر كورونا.

وتشير مؤشرات التنمية العالمية بزيادة عدد السكان فئة (15-64 سنة) ذكوراً خلال الفترة (2017-2021) من (3044044) إلى (3326938) أي بمقدار (282894 بالغ)، بينما بلغت الزيادة في عدد السكان فئة (15-64 سنة) إناثاً خلال الفترة (2017-2021) من (2955007) إلى (3230932) أي بمقدار (275925 بالغة).

كما ارتفعت مؤشرات" البالغين الذكور (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان، البالغات الإناث (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2017-2021) بنسبة (2.5%، 2.62%) على التوالي.

ويمكن القول بأن ارتفاع عدد السكان يؤثر على مؤشرات الشمول المالي وذلك التأثير يعتمد على عدة متغيرات منها: مدى تأهيل البنية التحتية الرقمية، مقدار المعرفة المالية (الثقافة المالية) للسكان، وجود لوائح تنظيمية وتشريعات لحماية المستهلك المالي، الاستقرار السياسي للدولة، فغياب او ضعف أحد المتغيرات يجعل من زيادة السكان سبباً في انخفاض مؤشرات الشمول المالي.

اتفق (اتحاد المصارف العربية،2017)[38] والنتائج التي توصل إليها كلاً من (بوزانة، حمدوش،2021)[25] (الزبير، حنان،2022)[39] (مروان، رشيد،2018، 92) [16] (محمد، عمر،2019)[40] (سهيلة، ايمان، سمية، 2022)[41] على أن دولة الأردن تصنف من الدول ذات معدلات الشمول المالي المتوسط; وعلية فأن زيادة عدد السكان البالغين في دولة الأردن أدى إلى زيادة بعض مؤشرات الشمول المالي وانخفاض البعض الأخر كونها من الدول التي لازالت تسعى إلى مواكبة التطور في قطاعها المصرفي وخدماتها الرقمية من خلال تبني الدولة الاستراتيجيات وإطلاق العديد من البرامج والمبادرات. المخطط الآتي رقم (1) يوضح الفجوة بين الذكور والإناث وذلك في ضوء ما ورد في قاعدة بيانات البنك الدولي

مخطط رقم (1)

التغيرات في نسبة المؤشرات المالية بين الذكور والإناث في دولة الأردن (2017-2021)

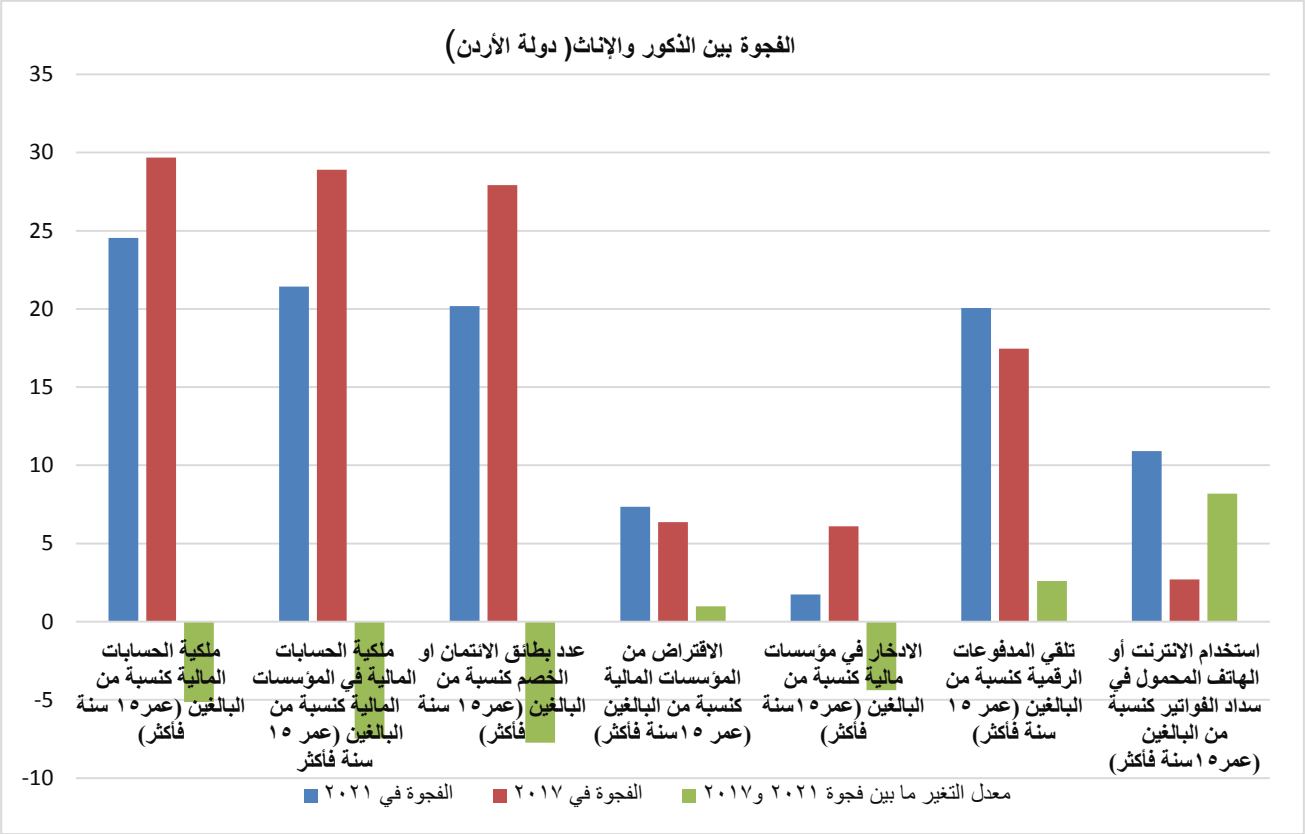

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

إنّ الأردن تعد من ضمن مجموعة الدول ذات معدلات الشمول المالي المتوسط التي تمتاز بنسبة متوسطة من الخدمات المالية بحسب تصنيف اتحاد المصارف العربي والنتائج التي توصل اليها كلاً من (خنوس، جابر، 2021)[42]، كما اعتبرها (محمد، عمر،2019) [40] من الدول الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بمبادرات وبرامج التعليم المالي. واستمر البنك المركزي بتبني السياسات والإجراءات لدعم تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المراعية لاحتياجاتها، وتشير البيانات الموضحة في المخطط رقم (1) الواردة من (**Global Findex**) بأن الفجوة انخفضت في جميع المؤشرات باستثناء مؤشرات الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر) وتلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) واستخدام الإنترانت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر).

ومن أهم الإنجازات لتمكين المرأة اقتصادياً (الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية) التي تسعى إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، إضافة إلى ما سبق، تسعى وزارة العمل إلى تنفيذ مشروعات لتشغيل الفتيات في المناطق النائية تنفيذاً لـ(الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة) خاصة الفتيات الأقل حظاً للفئات الأقل حظاً في المناطق النائية، وإنشاء مشروع الفروع الإنتاجية لإيجاد فرص عمل للنساء. إضافة إلى انطلاق حملات وطنية لدعم تشغيل الإناث بداية من عام (2013)، ساهمت في تشغيل العديد من الإناث في مجالات الصناعة التحويلية، وتقنية المعلومات وغيرها من المجالات (صندوق النقد العربي،2020)[43].

كما أطلقت دولة الأردن في عام (2017) استراتيجية الشمول المالي وتبنت هدف تقليل الفجوة بين الجنسين من (53%) إلى (35%) لتعزيز الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصادياً (The National Financial Inclusion Strategy 2018-2020)[43] (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني،2019)[44].

ومن بين أهم السياسات التي يعول عليها لزيادة مستويات الشمول المالي للإناث وفق هذه الاستراتيجية تشجيع المصارف على فتح الحسابات المالية للشرائح ذات الأولوية من الإناث في الفئة العمرية (15-18سنة)، والنساء اللاجئات وذوي الدخل المنخفض (صندوق النقد العربي،2021)[46].

ويُعد بنك الاتحاد أول بنك في الأردن يقدم حلول مصرفية متكاملة للنساء وهو عضو في التحالف العالمي للمرأة وقد ساهم في التطور الملحوظ لمؤشرات الشمول المالي للنساء من خلال إطلاق العديد من المبادرات والبرامج مثل برنامج " شروق " وهو برنامج مخصص للحلول المصرفية للسيدات في عام (2014)، كما وقع بنك الاتحاد اتفاقية شراكة في (2018) مع مؤسسة نهر الأردن بهدف توفير فرص عمل للنساء (سليمان، سلامة ،2020)[47].

ويشير (تقرير التنمية الرقمية العربية، 2019) [37] تعاون صندوق مشاريع المرأة العربية مع شركة (دينارك) في عام (2018) لإنشاء شبكة وكلاء نسائية لتحسين الوصول إلى المعاملات المالية عبر الهواتف المحمولة للمرأة الأردنية، وقد تم إطلاق مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة في عام (2019).

كما يوضح التقرير الصادر من البنك المركزي الأردني (تقرير الاستقرار المالي،2020)[22] قيامه بتبني سياسات وإجراءات لدعم تمكين المرأة في الاقتصاد مما أدى إلى زيادة نسبة الشمول المالي إلى ما يزيد عن (50%) وتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين.

مجلة بحوث جامعة تعز – العدد34 يناير 2023م ISSN: 2985-7848
جامعة تعـــــز
إصدار خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للتكنولوجيا والعلوم و الإدارة -2022
17-19 ديسمبر 2022، جامعة تعز، تعز، اليمن

2.8.2. دولة العراق:

يوضح الجدول الآتي رقم (6) مؤشرات الشمول المالي في دولة العراق:

جدول رقم (6)

مؤشرات الشمول المالي في دولة العراق:

المؤشر	الجنس	2021م	2017م	معدل التغير
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%22.21	%25.82	%3.61-
	انثى	%14.89	%19.50	%4.61-
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%17.87	%22.11	%4.24-
	انثى	%13.64	%18.54	%4.90-
عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%12.07	%9.13	%2.94
	انثى	%7.56	%5.70	%1.86
الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%4.97	%3.27	%1.70
	انثى	%2.28	%2.83	%0.55-
الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%2.05	%2.61	%0.56-
	انثى	%1.59	%0.64	%0.95
تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 فأكثر)	ذكر	%9.40	%11.05	%1.65-
	انثى	%5.73	%10.40	%4.67-
استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%6.01	%10.91	%4.90-
	انثى	%5.93	%5.48	%0.45

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (6) وجود ارتفاع في مؤشرات عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً وإناثاً، الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً، الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) إناثاً، استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) إناثاً بنسبة (2.94%، 1.86%، 1.70%، 0.95%، 0.45%) على التوالي.

وانخفاض في مؤشر ملكية الحسابات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً وإناثاً، ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً وإناثاً، الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) إناثاً، الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً، تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (15 سنة فأكثر)ذكوراً وإناثاً، استخدام الإنترنت او الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً بنسبة (-3.61%، -4.61%، -4.24%، -4.90%، -0.55%، 0. 56-%، -1.65%، -4.67%، -4.90%) على التوالي.

وعند الاطلاع على التقارير والدراسات (اتحاد المصارف العربية، 2017)[48] (تقرير لمرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية،2020 [18])(لفته،لفتة، 2019)[49] (استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق،2019)[50] يمكن القول أن التغير بالزيادة والانخفاض في مؤشرات الشمول المالي يرجع لعدد من الأسباب منها ما يلي.

أسباب التغير بالزيادة في بعض المؤشرات:

- إطلاق المصرف المركزي خطة استراتيجية (2016-2020) تضم هدف استراتيجي بشأن تعزيز الشمول المالي، والاهتمام بالتثقيف المالي، وتطوير البنية التحتية، ودعم التحول الرقمي بالإضافة إلى دعم قطاع التمويل الأصغر.
- استخدام الدولة الأطر القانونية الداعمة لنظام الدفع الإلكترونية رقم (3) لسنة (2014) بالإضافة إلى السياسات المحفزة المتمثلة بما يلي (الدفع الالكتروني للرواتب، التحصيل الضريبي الالكتروني للجهات المفوترة).

أسباب التغير بالانخفاض في بعض المؤشرات:

- الوصول إلى خدمات القطاع المالي الرسمية وتدني الثقافة المالية من أهم العوائق التي تواجهه روّاد الأعمال والسكان حيث أن نسبة المتعلمين مالياً وفقاً لاستقصاء (ستندار أند بورز) بلغ (27%) فقط من السكان و(25%) من النساء وهذا ما يجعل العراق في المراتب الأخيرة من بين البلدان في المنطقة العربية.
- تزايد الاعتماد على النقد وعدم الثقة العامة بالمصارف وبالدفع الإلكتروني وذلك يعيق من تعزيز الشمول المالي الرقمي.
- تركز تغطية شبكات الفروع المصرفية بأربع محافظات فقط مما

يجعل المحافظات الأخرى خارج نطاق الخدمات المالية حيث يتكون النظام المصرفي في العراق من (78) مصرف و (860) فرع تابع للمصارف ويعاني النظام المصرفي العراقي من محدودية الخدمات المصرفية وعدم تناسبها من حيث العدد والنوع والأسلوب وسرعة التقدم مع متطلبات وتطورات الاقتصاد العراقي بسبب افتقار المصارف إلى الخبرة المناسبة وإدارة المخاطر لتوسيع نطاق الوصول إلى فئات خارج الجهاز المصرفي والافتقار إلى بنية تنظيمية للمعاملات الآمنة والتقارير الائتمانية والتي تزيد من عدم التماثل في المعلومات ومخاطر الإقراض والذي يجعل الإقراض يتركز على الزبائن الكبار والآمنين.

- تبنى المصارف سياسة إدارة المخاطر بوضع متطلبات عالية من الضمانات المادية مما أدى إلى صعوبة في الحصول على التمويل.
- صغر حجم القطاع المالي في العراق وسيطرة المصارف المملوكة للدولة على القطاع المالي والتي شكلت ما نسبته (90%) من كافة الأصول والودائع لعام (2017).

وتشير مؤشرات التنمية العالمية بزيادة عدد السكان فئة (15-64 سنة) ذكوراً خلال الفترة (2017-2021) من (10964710) إلى (12313981) أي بمقدار (1349271 بالغ)، بينما بلغت الزيادة في عدد السكان فئة (15-64 سنة) إناثاً خلال الفترة (2017-2021) من (10813730) إلى (12072635) أي بمقدار (1258905بالغة).

كما ارتفعت مؤشرات" البالغين الذكور (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان، البالغات الإناث (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2017-2021) بنسبة (1.34%، 1.1%) على التوالي ونلاحظ أن دولة العراق تمتلك كثافة سكانية هائلة.

اتفق (اتحاد المصارف العربية،2017)[38] والنتائج التي توصل إليها كلاً من (بوزانة، حمدوش،2021)[25] (الزبير، حنان،2022)[39] (مروان، رشيد،2018)[16] (محمد، عمر،2019)[40] (سهيلة، ايمان، سمية،2022)[41] (خنوس، جابر،2021)[42] على أن دولة العراق تصنف من الدول ذات معدلات الشمول المالي الضعيف والثقافة المالية المتدنية، فهي من الدول التي تعيش صراعات سياسية مما يعيق الاستعمال الواسع للخدمات المالية; وعليه فإنّ زيادة عدد السكان البالغين في دولة العراق أدى إلى انخفاض جميع مؤشرات الشمول المالي.

مخطط رقم (2)

التغيرات في نسبة المؤشرات المالية بين الذكور والإناث في دولة العراق (2017-2021)

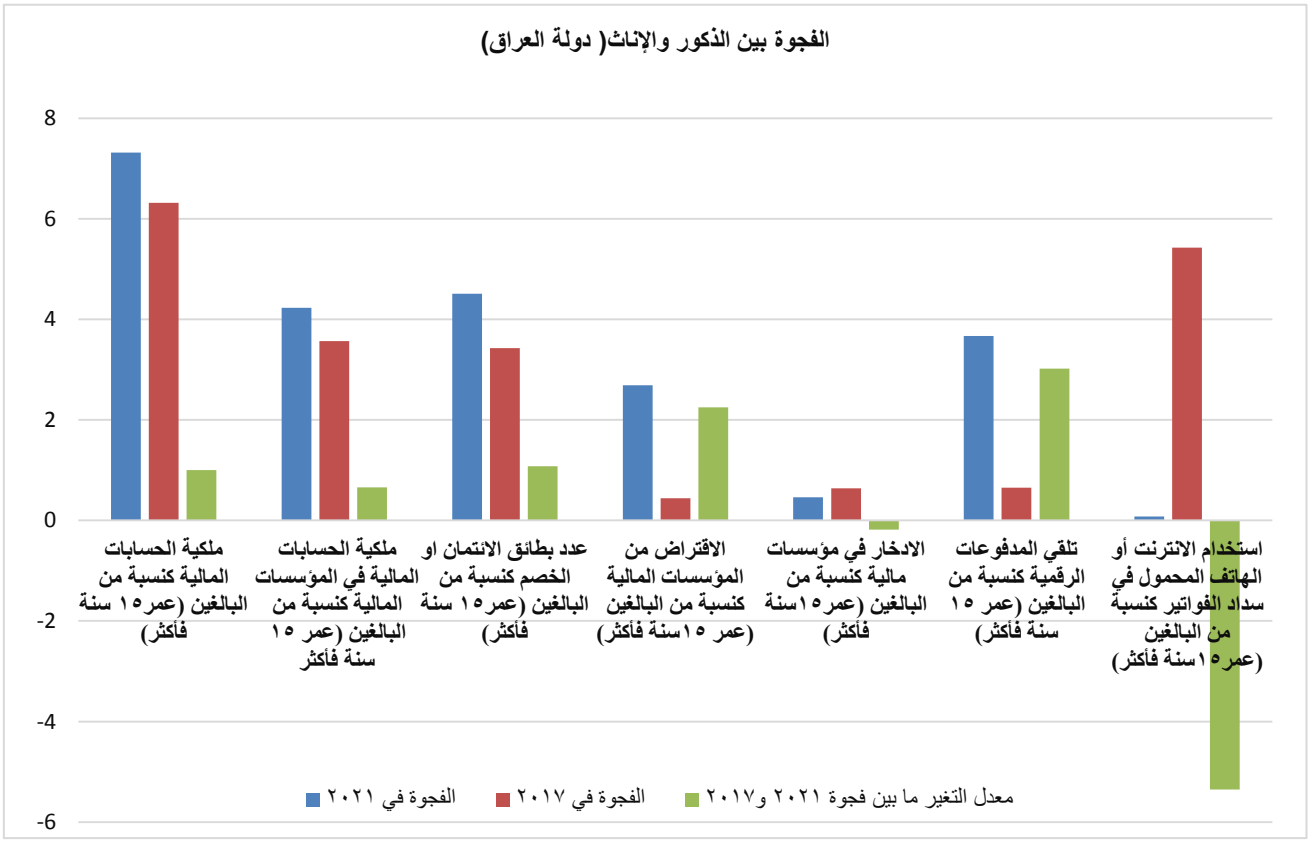

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

تشير البيانات الموضحة في المخطط رقم (2) والواردة من (**Global Findex**) بأن الفجوة بين الجنسين مازالت مرتفعة في جميع المؤشرات باستثناء مؤشريالادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15سنة فأكثر) واستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر15سنة فأكثر) بنسبة (-0.8%، -5.35%) على التوالي.

بموجب الدستور العراقي لعام (2005) تتمتع المرأة بحقوق متساوية في العمل دون تمييز ولكن تظل بعض العناصر التمييزية في القانون العراقي مثل: قانون

الضرائب العراقي وقانون الأحوال الشخصية، الأمر الذي يحدد الخيارات الاقتصادية للمرأة (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق،2012)[51].

وقد تعود أسباب انخفاض نسبة الشمول المالي للمرأة في العراق لعدة أسباب منها: الثقافة المالية للمرأة فضلًا عن التشريعات والقوانين التي تحد من حصول المرأة على خدمات مصرفية مثل القوانين والتشريعات التي تمنع المرأة من الحصول على قرض بسبب عدم وجود ضمانات، وكذلك العادات والتقاليد.

2.8.3.دولة الإمارات المتحدة:

يوضح الجدول الآتي رقم (7) مؤشرات الشمول المالي في دولة الإمارات المتحدة:

جدول رقم (7)

مؤشرات الشمول المالي في دولة الإمارات المتحدة:

المؤشر	الجنس	2021م	2017م	معدل التغير
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%85.39	%92.67	%7.28-
	انثى	%86.68	%76.42	%10.26
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%84.08	%92.24	%8.16-
	انثى	%85.86	%74.57	%11.29
عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%71.02	%87.42	%16.40-
	انثى	%76.02	%73.32	%2.70
الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%23.86	%49.52	%25.66-
	انثى	%18.67	%37.15	%18.48-
الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%12.90	%30.73	%17.83-
	انثى	%3.36	%23.21	%19.85-
تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 فأكثر)	ذكر	%20.57	%74.39	%53.82-
	انثى	%10.69	%48.95	%38.26-
استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%17.33	%46.56	%29.23-
	انثى	%11.86	%39.43	%27.57-

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (7) وجود انخفاض في جميع المؤشرات محل الدراسة ذكوراً وإناثاً باستثناء مؤشر ملكية الحسابات المالية (عمر15 سنة فأكثر)، ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية (عمر15 سنة فأكثر)، عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) التي شهدت ارتفاعاً للإناث بنسبة (10.26%، 11.29%، 2.70%) على التوالي.

وعند الاطلاع على التقارير والدراسات:(العشماوي، 2021)[52] (التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة،2021)[53] (اتحاد المصارف العربية،2017)[38] (تقرير لمرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية،2020)[18] (نبيلة، نزيهة، إلهام، 2022، 133)[54] (تقرير الاستدامة لبنك المشرق،2020)[55] (تقرير تكلفة تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفقاً للأمم المتحدة،2020)[56] يمكن القول أن التغيرات بالزيادة والانخفاض في المؤشرات ترجع لعدد من الأسباب منها ما يلي

أسباب التغير بالانخفاض في بعض المؤشرات:

- عجز ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (13.1) مليار درهم إماراتي في عام (2020).
- انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (-4.8%) في عام (2020) نتيجة لجائحة كورونا.
- تُعد الإمارات من الدول المصدرة للنفط وهي من أكثر الاقتصادات تأثراً، فقد اتجهت أسعار النفط إلى انخفاض حاد بحيث انخفضت إلى الثلث تقريباً من أعلى مستوياتها في عام (2020).

أسباب التغير بالزيادة في بعض المؤشرات:

- تفعيل السياسية المالية والنقدية بشكل متزامن مع مراعاة التنسيق الكامل بينها.
- تبني سياسات نقدية بمواصفات تتناسب مع الوضع الاقتصادي للدولة.
- إطلاق المصرف المركزي في عام (2019) أنظمة (حوالة دارز) التي تسعى إلى تحسين الخدمات المالية وحماية العملاء.
- وجود عناصر بنية تحتية داعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني بالتجزئة مثل: انتشار أجهزة الهواتف الذكية، وتوفر الحوسبة السحابية.
- إطلاق العديد من البنوك العاملة في الإمارات المتحدة مبادرات وبرامج توعية مصرفية لتعزيز المعرفة المالية مثل:(بنك دبي التجاري، مصرف ابوظبي الإسلامي، بنك المشرق، سيتي غروب، بنك إتش. إس.بي.سي، وبنك ستاندر تشارترد).
- امتلاكها نظام مصرفي متوفر بمختلف مستوياته، فالبنية التحتية الرقمية وسعت من الخدمات المالية الرقمية بمختلف أشكالها مما انعكس إيجاباً على الشمول المالي فيها ورفع مستواه، كما أن البنوك الإمارتية في ظل جائحة كورونا أثبتت قدرتها على التحول السريع

إلا أن هناك العديد من المحاولات التي تدعم تسعى إلى دعم المرأة العراقية فقد قدم صندوق النقد العربي في سياق المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي، بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة مشورة فنية للبنك المركزي للمساعدة في استراتيجية وطنية للشمول المالي تضمنت مقترحات لتعزيز فرص وصول المرأة إلى الخدمات المالية وتم اعتماد الخطة المقترحة في عام (2019) (صندوق النقد العربي،2020)[43].

للمعاملات الرقمية من خلال تحويل (95%) من أعمالها عبر التي تمتلكها عبر المنصات حيث قامت بتطوير المنصات والتطبيقات التي تمكن العميل من الحصول على الخدمات عبر الهاتف المحمول.

- طرح بنك المشرق إطار عمل قوي لإدارة استمرارية الأعمال في ظل الجائحة كما قدم حزم إغاثة لدعم العملاء من أفراد وشركات وواصل تطوير العديد من المبادرات لدعم عملائه عبر مختلف قطاعات الاعمال بما في ذلك تسهيلات القسيمة الصفرية (ZCF)، برنامج الدعم الاقتصادي الموجه من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (TESS) والذي أُطلق في أبريل واستفاد منه ما يقارب (32000) عميل.
- قيام الدولة بإدارة الإنفاق الحكومي في عام (2020) على الرغم من العجز المزدوج لكلاً من المالية الحكومية وميزان المدفوعات الخارجية من خلال التوسع في الاقتراض الداخلي إذ تتمكن من تمويل عجز موازينها الخارجية اعتماداً على فوائضها من الأعوام السابقة بالعملة الأجنبية.

تشير مؤشرات التنمية العالمية بزيادة عدد السكان فئة (15-64 سنة) ذكوراً خلال الفترة (2017-2021) من (5833476) إلى (6030747) أي بمقدار (197271 بالغ)، بينما بلغت الزيادة في عدد السكان فئة (15-64 سنة) إناثاً خلال الفترة (2017-2021) من (2175083) إلى (2327616) أي بمقدار (152533بالغة).

وانخفضت مؤشرات" البالغين الذكور (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان، البالغات الإناث (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2017-2021) بنسبة (-0.9%، -0.02%) على التوالي.

اتفق (اتحاد المصارف العربية،2017)[38] والنتائج التي توصل إليها كلاً من (بوزانة، حمدوش،2021)[25] (الزبير، حنان،2022)[39] (مروان، رشيد،2018)[16] (محمد، عمر،2019)[40] (سهيلة، ايمان، سمية،2022)[41] (خنوس، جابر،2021)[42] على أن دولة الإمارات تصنف من الدول ذات معدلات الشمول المالي المرتفع وذلك بفضل تطور البنية التحتية الرقمية وتطور قطاعها المصرفي والانتشار الواسع لخدماتها المالية، وعلى الرغم من زيادة عدد السكان البالغين خلال الفترة (2017-2021) إلا ان البالغين كنسبة من إجمالي عدد السكان انخفضت للجنسين ، وعلية فأن انخفاض نسبة البالغين أدى إلى انخفاض العديد من مؤشرات الشمول المالي.

مخطط رقم (3)

التغيرات في نسبة المؤشرات المالية بين الذكور والإناث في دولة الإمارات المتحدة (2017-2021)

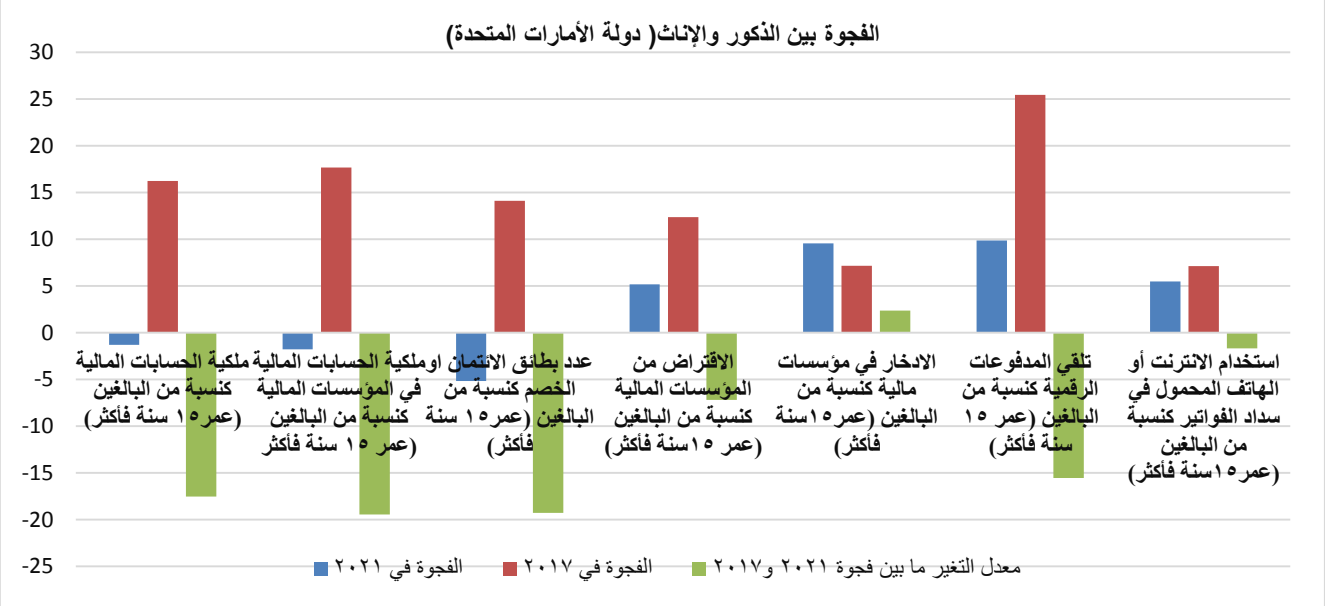

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

تشير البيانات الموضحة في المخطط رقم (3) والواردة من (**Global Findex**) بأن الفجوة بين الذكور والإناث انخفضت في جميع المؤشرات باستثناء مؤشر الادخار في مؤسسات المالية كنسبة البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) الذي ارتفعت فيه الفجوة بنسبة (2.38%).

والجدير بالذكر أن دولة الإمارات تعزز من دور المرأة في الشمول المالي فقد سجلت أعلى المستويات لمشاركة المرأة في القوة العاملة بنسبة (49.9%) وترتفع مشاركة الإناث في قوة العمل في قطاع الخدمات على مستوى العالم العربي في سبع دول منها الإمارات ونسبتها (91.1%)، فقد أطلقت "دليل التوازن بين الجنسين" بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عام (2017)، ليكون مرجعاً واداةً شاملة تُساعد المؤسسات على دعم التوازن النوعي في مكان العمل، وتم اعتماد أول تشريع من نوعه للمساواة في الأجور

بين الجنسين لتفعيل مشاركة المرأة في التنمية في عام (2018) (صندوق النقد العربي،2020)[43].

وتعتبر من بين أهم الدول التي تمكنت من خفض فجوة النوع الاجتماعي، فوفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين، حصلت دولة الإمارات على المرتبة الثامنة على مستوى العالم في المعيار الفرعي الخاص بالمساواة في أجور العمل (صندوق النقد العربي،2020)[43].

ووفقاً للمؤشر العالمي للمعرفة المالية الصادر من مؤسسة ستاندر أند بورز سجلت دولة الإمارات أعلى مستوى تثقيف مالي للإناث من مجمل الإناث البالغات بنسبة (41%) ويشار إلى أن الإمارات تعتبر الدولة العربية الوحيدة التي ترتفع بها مستويات التثقيف المالي للإناث بما يفوق الرجال أي وجود فجوة نوع سالبة فيما يتعلق التثقيف المالي (صندوق النقد العربي،2021)[46].

كما أنها حققت أعلى معدل في مؤشر تطبيق الرقمنة في المنطقة الذي يقيس التوسع في التقنيات الرقمية في بلد معين حيث بلغ (0.823) وكانت النسب بين الذكور والإناث متقاربة، كما أنها توفر بوابات مصرفية عبر الإنترنت في المصارف الكبرى ومنصات التجارة الإلكترونية متطورة للغاية ويجري تشجيع المتاجر الرئيسية على اعتماد القناة الإلكترونية وتتاح للرجال والنساء فرص متساوية للحصول على الخدمات المالية (تقرير التنمية الرقمية العربية،2019)[37].

أدارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامج المبادرات الرئيسية (تحفيز تكافؤ الفرص لرائدات الأعمال) في الشارقة الذي يهدف إلى إتاحة الفرص للأعمال المملوكة من النساء (تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة ،2020)[57].

وأطلق اتحاد المصارف مبادرة لتعزيز المعرفة المالية تقوم من خلالها المصارف بتنفيذ عدد من الأنشطة تستهدف رفع الوعي المالي لاسيما بالنسبة للمرأة والشباب في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنوك (صندوق النقد العربي،2021)[46].

2.8.4.دولة السعودية

يوضح الجدول الآتي رقم (8) مؤشرات الشمول المالي في دولة السعودية:

جدول رقم (8)

مؤشرات الشمول المالي في دولة السعودية

المؤشر	الجنس	2021م	2017م	معدل التغير
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%81.67	%80.54	%1.13
	انثى	%63.49	%58.17	%5.32
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%81.67	%80.54	%1.3
	انثى	%63.49	%58.17	%5.32
عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%79.08	%76.53	%2.55
	انثى	%61.92	%54.45	%7.47
الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%34.77	%28.44	%6.33
	انثى	%28.85	%9.82	%19.03
الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%37.40	%18.10	%19.30
	انثى	%32.75	%8.57	%24.18
تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 فأكثر)	ذكر	%67.22	%43.71	%23.51
	انثى	%41.47	%19.06	%22.41
استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%70.96	%39.24	%31.72
	انثى	%48.84	%17.28	%31.56

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (8) وجود ارتفاع في جميع المؤشرات محل الدراسة ذكوراً وإناثاً.

وعند الاطلاع على التقارير والدراسات (تقرير مؤسسة الملك خالد سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية الوصول إلى الأقل حظاً،2021) [58] (العشماوي،2021)[52] ((التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي لمنطقة العربية،2021)[6] (التقرير السنوي للبنك المركزي السعودي،2021)[59] (تقرير الخبير المالي جائحة كورونا والاقتصاد السعودي،2020)[60] (تقرير صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،2021)[35] (تقرير"OECD" الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،2020)[36] (وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي "رؤية 2020 المملكة العربية السعودية)[61] يمكن القول أن التغير بالزيادة والانخفاض في مؤشرات الشمول المالي يرجع لعدد من الأسباب منها ما يلي:

أسباب التغير بالزيادة في المؤشرات:

- دعم مؤسسة النقد العربي السعودي برنامج تطوير القطاع المالي من خلال مبادرة انفتاح الخدمات المالية لجهات فاعلة ومزودين جدد للخدمات المالية مثل: شركات التقنيات المالية الحديثة لتعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية.
- التوسع في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وإتاحتها لشرائح واسعة من المستفيدين وتعتبر شركة (STCPay) من الشركات العربية الناجحة في هذا المجال.
- قيام الدولة بإدارة الإنفاق الحكومي في عام (2020) على الرغم من العجز المزدوج لكل من المالية الحكومية وميزان المدفوعات الخارجية من خلال التوسع في الاقتراض الداخلي إذ تتمكن من تمويل عجز موازينها الخارجية اعتماداً على فوائضها من الأعوام السابقة بالعملة الأجنبية.
- تفعيل السياسية المالية والنقدية بشكل متزامن مع مراعاة التنسيق الكامل بينها.
- تبني سياسات نقدية بمواصفات تتناسب مع الوضع الاقتصادي للدولة.
- إطلاق البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات المتحدة المركزي مبادرة مشتركة من خلال مشروع لدعم التحول الرقمي للتحويلات البنكية، فقنوات التحويل عبر الحدود البديلة تعزز من شفافية المعاملات البنكية وتزيد سرعتها وتخفّض من تكلفتها.
- إصدار البنك المركزي السعودي (9) تعليمات ولوائح تدعم التقنيات المالية والتحول الرقمي في القطاع المالي.
- إطلاق مؤسسة البريد السعودي منتج (الناشر) بالشراكة مع شركة جوجل ليتيح لأصحاب المنشآت توثيق بياناتهم على خرائط جوجل.
- تخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا والمتمثلة في ارتفاع معدل البطالة إلى (7.4%) من خلال تطبيق عدة مبادرات أبرزها صرف تعويض شهري للعاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص من خلال صندوق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند).
- إطلاق البنك المركزي في مارس لعام (2020) برنامج يستهدف القطاع الخاص لتمكينه من القيام بدوره في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من التعليمات والتوجيهات المرتبطة بالجهات التي يشرف عليها ويهدف هذا البرنامج إلى دعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الحكومة حزمة تحفيزية بقيمة (177) مليار ريال بما يعادل (6%) تقريباً من الناتج الإجمالي بهدف الإبقاء على حد أدنى من رقم النشاط الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد على التعافي، كما تم إطلاق (9) مليار ريال سعودي لتغطية جزء من رواتب القطاع الخاص والتزمت بتعويض (60%) من الرواتب لمدة ثلاثة أشهر.
- تبني البنك الدولي العديد من البرامج في عام (2019) مثل: برنامج الهوية الرقمية لتشجيع الانتقال للخدمات المالية الرقمية.
- تقديم مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية العديد من المبادرات في مجال التقنية المالية (fintech) مع التركيز على تعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير نظم المدفوعات المالية وتشجيع الابتكار في حلول المدفوعات وتقديم الخدمات المالية عبر القنوات الإلكترونية لإتاحة وصول كافة الشرائح إلى الخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية كان آخرها إطلاق خدمة المدفوعات الرقمية بالتعاون مع برنامج التحول الرقمي في عام (2020).

تشير مؤشرات التنمية العالمية بزيادة عدد السكان فئة (15-64 سنة) ذكوراً خلال الفترة (2017-2021) من (14164191) إلى (15334469) أي بمقدار (1170278 بالغ)، بينما بلغت الزيادة في عدد السكان فئة (15-64 سنة) إناثاً خلال الفترة (2017-2021) من (9515269) إلى (10045265) أي بمقدار (529996 بالغة).

كما ارتفعت مؤشرات" البالغين الذكور (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان، البالغات الإناث (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2017-2021) بنسبة (0.38%، 0.04%) على التوالي.

اتفق (اتحاد المصارف العربية،2017)[38] والنتائج التي توصل إليها كلاً من (بوزانة، حمدوش،2021)[25] (الزبير، حنان،2022)[39] (مروان، رشيد،2018)[16] (محمد، عمر،2019)[40] (سهيلة، ايمان، سمية، 2022) [41] (خنوس، جابر،2021)[42] على أن دولة السعودية تصنف من الدول ذات معدلات الشمول المالي المرتفع وذلك بفضل تطور البنية التحتية الرقمية وتطور قطاعها المصرفي، والانتشار الواسع لخدماتها المالية ; وعلية فأن زيادة عدد ونسبة السكان البالغين في دولة السعودية أدى إلى ارتفاع جميع مؤشرات الشمول المالي.

مخطط رقم (4)

التغيرات في نسبة المؤشرات المالية بين الذكور والإناث في دولة السعودية (2017-2021)

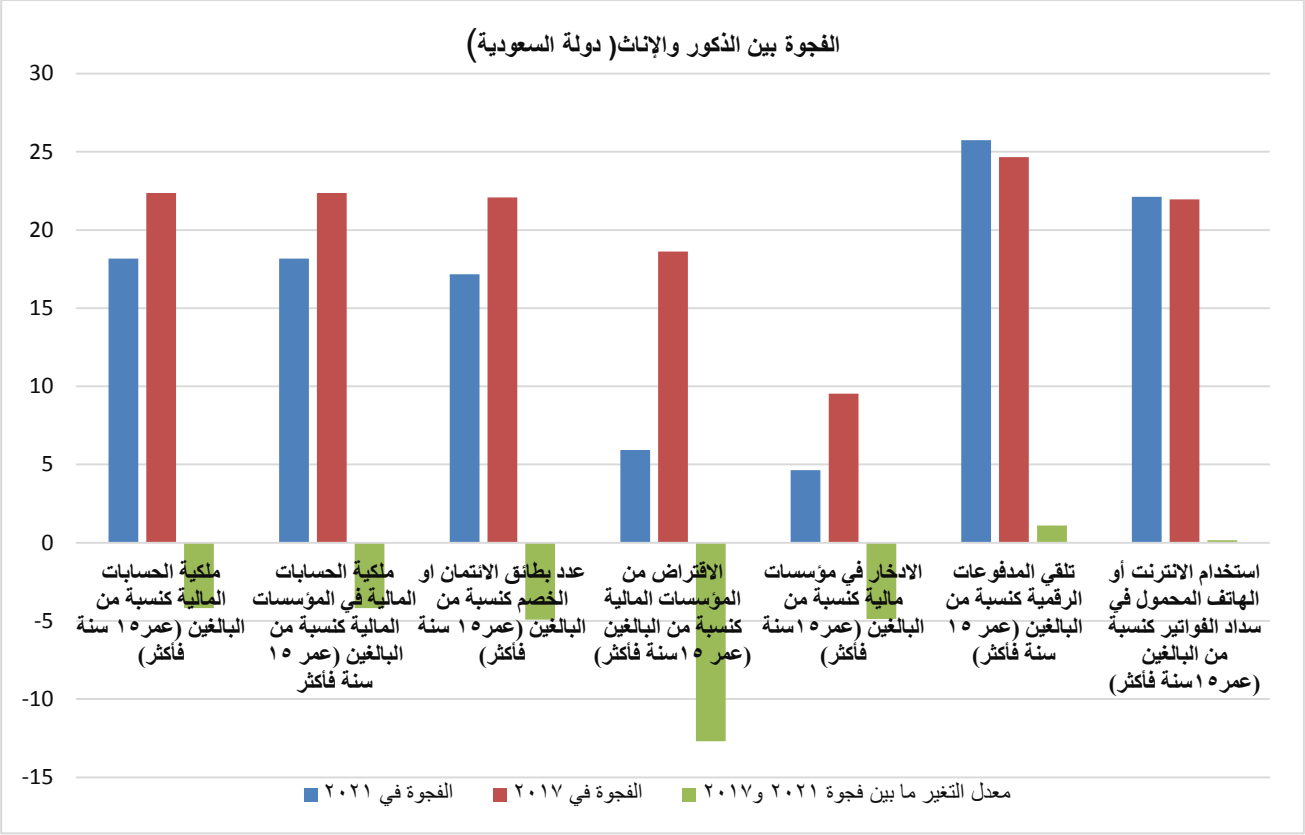

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

تشير البيانات الموضحة في المخطط رقم (4) والواردة من (**Global Findex**) بأن الفجوة بين الذكور والإناث انخفضت في جميع المؤشرات باستثناء مؤشري تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر) واستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15سنة فأكثر) بنسبة (1. 1%، 0.16%) على التوالي.

كرست الحكومة السعودية جهودها لتعزيز الشمول المالي وتقليص الفجوة بين الجنسين ، ووضحت وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي للمملكة العربية السعودية لعام (2020) بأن أحد عوامل النجاح الرئيسية للقطاع المالي هو قدرته على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية، وفي عام (2018) بلغت نسبة الذين يمتلكون حساباً مصرفياً من البالغين في المملكة السعودية (71%) بينما سجلت الاسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت (90%) وبصورة أكثر تحديداً كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات (58.2%)، كما يُعد التمويل المصرفي المحرك الرئيسي للقطاع المالي فقد بلغ حجم التمويل المحقق من سوق الأسهم وأدوات الدين (123) مليار ريال خلال عام (2019) مقارنة بحجم الائتمان المصرفي القائم بنهاية العام والبالغ (1553)، وشهدت المملكة تطور في البنية التحتية للرقمنة حيث بلغت حصة المعاملات النقدية في عام (2019) (36%) من إجمالي معاملات الدفع وتسعى الدولة لرفع مستويات الثقافة المالية لديها و بالرجوع للدول التي تحتوي على معدلات مرتفعة في مستويات الثقافة المالية لديها يتبين وجود استثمار عالي الإشراف والمتابعة على المبادرات والأنشطة التثقيفية القائمة بما يساهم في تغيير السلوكيات المالية للأفضل(وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي "رؤية 2020 المملكة العربية السعودية)[61] .

وترتفع مشاركة الإناث في قوة العمل في قطاع الخدمات على مستوى العالم العربي في سبع دول منها السعودية بنسبة (97.3) (صندوق النقد العربي،2020)[43] .

ولدعم تمكين المرأة اقتصاديًا قامت بتبني العديد من البرامج والمبادرات، فأطلقت (برنامج التحوّل الوطني) بهدف توفير التدريب الإلكتروني لتعامل مع معهد الإدارة العامة وكذلك أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في السعودية منصة (دروب) للتدريب التعليمي والمهني بهدف سد الفجوة بين النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل وزيادة فرص العمل لاسيما بين جيل الشباب والنساء.

وركز برنامج التحوّل الوطني المطور على زيادة مشاركة المرأة وإنتاجيتها في ميدان العمل بما يشجع على إطلاق مبادرات أخرى مثل مبادرة (دروب) (تقرير التحوّل الوطني في الشرق الأوسط، 2018)[62] .

مجلة بحوث جامعة تعز – العدد34 يناير 2023م ISSN: 2985-7848
جامعة تعـــــز
إصدار خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للتكنولوجيا والعلوم و الإدارة -2022
17-19 ديسمبر 2022، جامعة تعز، تعز، اليمن

2.8.5.دولة المغرب:

يوضح الجدول الآتي رقم (10) مؤشرات الشمول المالي في دولة المغرب:

جدول رقم (10)

مؤشرات الشمول المالي في دولة المغرب:

المؤشر	الجنس	2021م	2017م	معدل التغير
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%55.97	%41.47	%14.50
	انثى	%32.70	%16.81	%15.89
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%52.99	%41.14	%11.58
	انثى	%31.42	%16.66	%14.76
عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%41.96	%32.77	%9.19
	انثى	%21.55	%10.52	%11.03
الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%6.22	%3.78	%2.44
	انثى	%3.73	%1.58	%2.15
الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%8.62	%10.33	%1.71-
	انثى	%6.07	%2.64	%3.43
تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 فأكثر)	ذكر	%28.82	%20.32	%8.50
	انثى	%13.99	%6.30	%7.69
استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%9.75	%1.58	%8.17
	انثى	%4.79	%0.20	%4.59

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (10) وجود ارتفاع في جميع المؤشرات محل الدراسة ذكوراً وإناثاً، باستثناء مؤشر الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر) ذكوراً انخفض بنسبة (- 1.71%).

وعند الاطلاع على التقارير والدراسات:(وثيقة البنك الدولي،2021)[63] (المنتدى العربي الخامس للسياسات،2013)[3] (اتحاد المصارف العربية، 2017)[38] (تقرير لمرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية،2020) [18] (تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،2018) [34] (التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي لمنطقة العربية،2021)[6]

يمكن القول إن التغير بالزيادة والانخفاض في مؤشرات الشمول المالي يرجع لعدد من الأسباب منها ما يلي

أسباب التغير بالزيادة في بعض المؤشرات:

- توسيع نقاط الوصول إلى الخدمات المالية من خلال بنك البريد في المغرب الذي يُتيح الخدمات المالية على نطاق واسع ويفتح (500) ألف حساب سنوياً، بالإضافة إلى تقديمة منتجات ادخار وائتمان ومدفوعات مناسبة وقليلة القيمة وتجدر الإشارة إلى أن المغرب هي البلد الأول في المنطقة العربية الذي اتبع استراتيجية شمول مالي نشطة استهدفت أصحاب الدخول المنخفضة على وجه الخصوص.
- قيام البنك الدولي بإعداد برنامج تمويل سياسات التنمية من اجل الشمول المالي والرقمي في المغرب.
- الاهتمام بالاستراتيجيات والمبادرات وبرامج التعليم المالي مثل المؤسسة المغربية للتعليم المالي التي أُنشئت في عام (2013) والاستراتيجية الوطنية للتعليم المالي التي أُطلقت في عام (2014) فدولة المغرب تعتبر من روّاد وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي في المنطقة العربية.
- التوسع في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وإتاحتها لشرائح واسعة من المستفيدين وتعتبر شركة (وفا كاش) من الشركات العربية الناجحة في هذا المجال.
- إجازة القوانين المصرفية عمل مزودي خدمات الدفع غير المصرفية وإصدار لوائح تنفيذية تساند مقدمي خدمات الدفع غير المصرفية.
- تبني البنك الدولي العديد من البرامج في عام (2019) مثل برنامج الهوية الرقمية لتشجيع الانتقال للخدمات المالية الرقمية.
- تطبيق مجموعة واسعة من الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا والتخفيف من اثارة السلبية على اقتصاد الدولة مثل: إنشاء صندوق لمكافحة فيروس كورونا في عام (2020) لدعم دخل العاملين في القطاع الرسمي وغير الرسمي ودعم الانتعاش الاقتصادي.

كما إنها حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال السنوات الخمسة عشر التي سبقت انتشار الجائحة نتيجة التقدم في الاستثمارات العامة والإصلاحات السياسية

والمؤسسية والقطاعية وتطوير البنية التحتية مما أدى إلى انخفاض معدل الفقر من (15.3%) في عام (2001) إلى (4.8) في عام (2013) ووفقاً لمسح الأسر المعيشية الذي أجرته الوكالة الوطنية للإحصاء انخفض معدل الفقر في عام (2019) إلى (1.7%) في عام (2019) وخلقت جائحة كورونا تداعيات اقتصادية واسعة النطاق مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر إلى (11.7%) وبعد الحصول على المساعدات المالية انخفض المعدل إلى (2.5%)، والجدير بالذكر أن من أهم التحديات التي تواجه شركات الدفع الإلكتروني والتي تعيق تعزيز الشمول المالي الرقمي عبء المتطلبات التنظيمية والضرائب.(وثيقة البنك الدولي،2021) [63].

تشير مؤشرات التنمية العالمية بزيادة عدد السكان فئة (15-64 سنة) ذكوراً خلال الفترة (2017-2021) من (11516009) إلى (12069078) أي بمقدار (553069 بالغ)، بينما بلغت الزيادة في عدد السكان فئة (15-64 سنة) إناثاً خلال الفترة (2017-2021) من (11894308) إلى (12424435) أي بمقدار (530127 بالغة).

بينما انخفضت مؤشرات" البالغين الذكور (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان، البالغات الإناث (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2017-2021) بنسبة (-0.17%، -0.24%) على التوالي.

اتفق (اتحاد المصارف العربية،2017)[38] والنتائج التي توصل إليها كلاً من (بوزانة، حمدوش،2021)[25] (الزبير، حنان،2022)[39] (مروان، رشيد،2018)[16] (محمد، عمر،2019)[40] (سهيلة، ايمان، سمية، 2022)[41] (خنوس، جابر،2021)[42] على أن دولة المغرب تصنف من الدول ذات معدلات الشمول المالي المتوسط، فهي من الدول التي تعيش استقراراً سياسياً إلى حد ما ; وعلى الرغم من زيادة عدد السكان البالغين ذكوراً و إناثاً في دولة المغرب، إلا أن البالغين كنسبة من إجمالي عدد السكان انخفضت للجنسين ، وعلية فأن زيادة عدد السكان البالغين وانخفاضهم كنسبة من إجمالي السكان أدى إلى ارتفاع العديد من مؤشرات الشمول المالي.

مخطط رقم (5)

التغيرات في نسبة المؤشرات المالية بين الذكور والإناث في دولة المغرب (2017-2021)

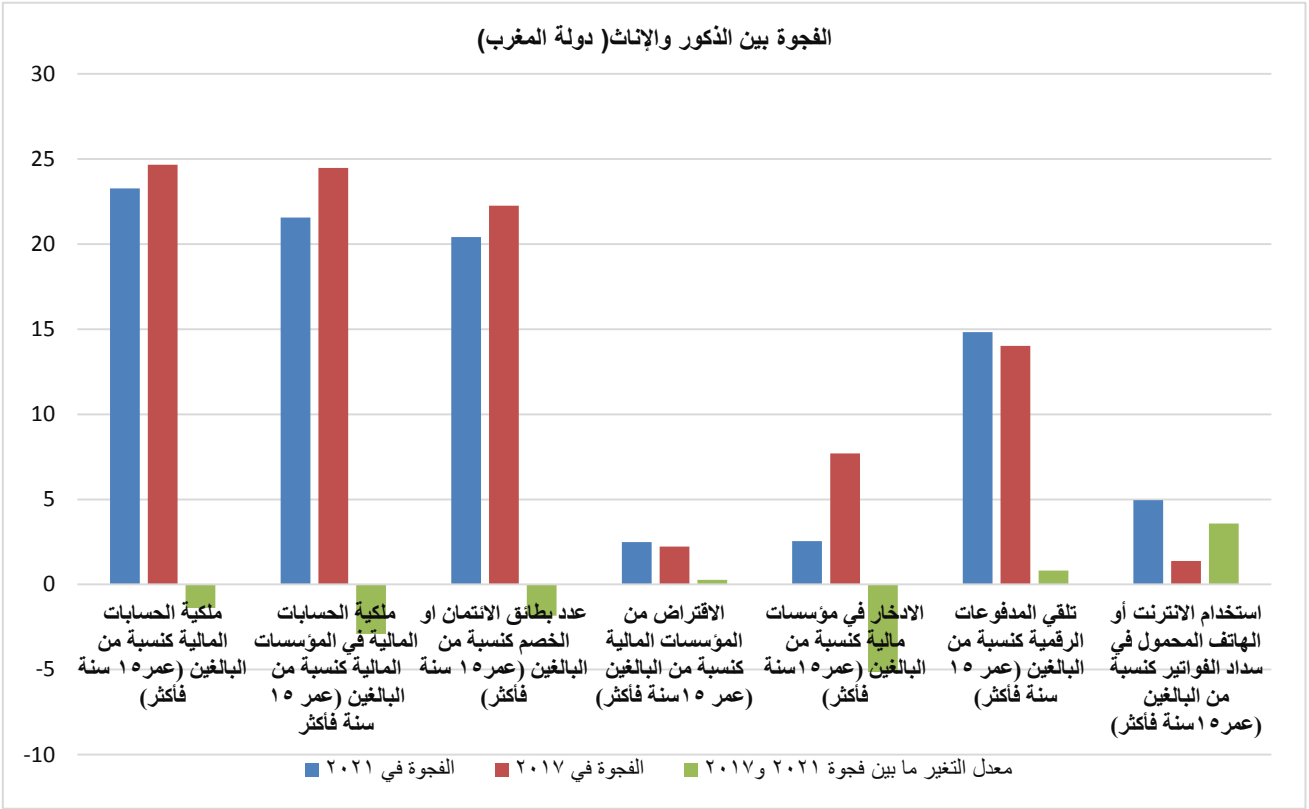

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

وتشير البيانات الموضحة في المخطط رقم (6) الواردة من (**Global Findex**) انخفاض الفجوة بين الذكور والإناث في جميع المؤشرات باستثناء الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15سنة فأكثر) وتلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر15سنة فأكثر) واستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر15سنة فأكثر) بنسبة (0.27%، 0.81%، 3.58%) على التوالي.

تسعى دولة المغرب إلى تعزيز دور المرأة اقتصاديا، من خلال توفير بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة، وتنصّ المادة رقم (31) من الدستور لعام (2011) بما يلي" تعمل الدولة والمؤسسات العامة والجماعة الإقليمية على تسخير جميع الوسائل المتاحة لتسهيل فرص متساوية للمواطنين (من النساء) والموطنين(من الذكور) إلى الحد الذي يسمح لهم بالتمتع بهذا الحق: الرعاية الصحية،.....،التنمية المستدامة" كما تنصّ المادة رقم(19) "يتمتع الرجل

والمرأة بحقوق وحريات مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية متساوية، على النحو الوارد في هذا الفصل وفي أحكام أخرى من الدستور، وكذلك الاتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت علية المغرب، وكل ذلك في نطاق احكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها (دستور المغرب الصادر في2011)[64].

وأطلقت المؤسسة المغربية التي تأسست في عام (2013) الاستراتيجية الوطنية للتعليم المالي في عام (2014) التي تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة العربية، على أن يتم مراجعتها كل ثلاث سنوات وتولي هذه الاستراتيجية عناية خاصة بالمجموعات الأكثر ضعفاً او المهمشة (الأمية/المستبعدة مالياً) كالنساء، والأطفال (اتحاد المصارف العربية،2017)[48].

إن دولة المغرب قامت بإعداد العديد من المبادرات التي من شأنها تعزيز الشمول المالي ورفع مستوى التثقيف المالي ويوضح (تقرير إنجاح التمويل الرقمي للمرأة لشرق الأوسط وشمال افريقيا،2021)[65] بأن منصة (سيوا)(CIWA) تمثل الحل الرقمي لمجموعات الادخار في المغرب، وهي عبارة عن منصة رقمية تقوم بتأمين وإدارة مجموعات الادخار وتمكين مجموعاتها من إدارة أمورها المالية بسهولة وترتيب المدفوعات، وتمّ بعد ذلك استخدام المعاملات التي يجريها الأشخاص من خلال المنصة في بناء سجل وتصنيف ائتماني لكل عضو، مما قد يؤهلهم للحصول على الائتمان الرسمي ويوجد حالياً لدى المنصة أكثر(3000) مستخدم منهم (60%) من النساء ، ويشكلّ (30) مجموعة ادخار ، أن معظم المستخدمين غير مؤهلين للوصول إلى القروض الرسمية لأنهم لا يعملون على الإطلاق أو يعملون في القطاع الغير رسمي ،ولا يوجد لديهم تاريخ ائتماني ولكن عند بناء تاريخ ائتماني بواسطة المنصة أصبح من الممكن إدراجهم في النظام المالي الرسمي حتى لو ظل مصدر دخلهم غير رسمي.

2.8.6.دولة مصر:

يوضح الجدول الآتي رقم (5) مؤشرات الشمول المالي في دولة مصر:

جدول رقم (11)

مؤشرات الشمول المالي في دولة مصر:

المؤشر	الجنس	2021م	2017م	معدل التغير
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%30.57	%38.65	%8.08-
	انثى	%24.20	%26.99	%2.97-
ملكية الحسابات المالية في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%29.12	%37.22	%8.10-
	انثى	%22.96	%26.99	%4.03-
عدد بطائق الائتمان او الخصم كنسبة من البالغين (عمر15 سنة فأكثر)	ذكر	%25.21	%30.20	%4.99-
	انثى	%18.94	%20.83	%1.89-
الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%9.82	%11.16	%1.34-
	انثى	%4.67	%6.39	%1.72-
الادخار في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%5.11	%8.72	%3.61-
	انثى	%1.94	%3.77	%1.83-
تلقي المدفوعات الرقمية كنسبة من البالغين (عمر 15 فأكثر)	ذكر	%19.93	%26.24	%6.31-
	انثى	%96 .12	%15.94	%2.98-
استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في سداد الفواتير كنسبة من البالغين (عمر 15 سنة فأكثر)	ذكر	%1.55	%2.34	%0.79-
	انثى	%1.35	%1.61	%0.26-

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (11) السابق وجود انخفاض في جميع المؤشرات محل الدراسة ذكوراً وإناثاً.

وعند الاطلاع على التقارير والدراسات (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي المصري،2020)[21] (تقرير صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،2021)[35] (تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،2018)[34] يمكن القول إن التغير بالزيادة والانخفاض في مؤشرات الشمول المالي يرجع لعدد من الأسباب منها ما يلي

- زيادة أعباء الديون (زيادة نسبة الدين العام إلى اجمالي الناتج المحلي).
- زيادة معدلات الفقر والبطالة نتيجة للسياسة العامة المستخدمة لمواجهة جائحة كورونا والمتمثلة في تطبيق تدابير الإنفاق الطارئ دون تعديلها أو تقليصها أو سحبها، فقد اعتمدت الحكومة على الضرائب في زيادة وارداتها.
- انخفاض استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومية نسبةً إلى أصوله نتيجة لا استمرار السياسة المالية في اتباع استراتيجية الدين متوسطة الأجل التي تعتمد على إطالة آجال الدين وتنويع مصادر التمويل بين الأسواق المحلية والخارجية.

وتوصلت نتائج دراسة كلاً من(خنوس، جابر، 2021)[41] إلى أن دولة مصر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات معدلات الشمول المالي المنخفض التي تمتاز بأقل تركيز للخدمات المالية، فهي تنحاز إلى المتغير الذي يعتبر من معوقات الشمول المالي وهو الاقتراض من مصادر غير رسمية كالعائلات والأصدقاء، ويشير(تقرير البنك المركزي للاستقرار المالي،2018) بأن البنك المركزي قام بوضع استراتيجية متكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية،

بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية و أفريقيا، كما أتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات لترسيخ الشمول المالي بالتنسيق مع كافة الأطراف في سبيل الوصول إلى تضمين نسب أعلى من المواطنين في النظام المالي الرسمي، ويعُد البنك عضو فاعل بفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، ويهتم البنك المركزي بفعالية اليوم العالمي للشمول المالي والتي تعُقد في (27) أبريل من كل عام إيماناً بدورها في تعزيز الشمول المالي وقد أسفرت نتائج تلك الفعاليات في عام (2019) عن فتح (667) ألف حساب جديد، وبلغت نسبة حسابات النساء (42%) ونسبة الشباب (20%) منها بالإضافة إلى فتح (287) ألف محفظة الكترونية ونشر أنشطة التثقيف المالي لأكثر من مليون مستفيد.

ويشير تقرير ("OECD " الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2020)[36] بأن مصر وضعت خطة إغاثة بقيمة (6) مليار دولار أمريكي للتخفيف من عواقب حائجة كورونا الممتد أثرها إلى اقتصاد الدولة وشمولها المالي.

ووفقاً لتقرير(Bridging The Digital Divide) ، الصادر عن مؤسسة (Roland Berger,2021)[9] احتلت مصر المرتبة رقم (50) في مؤشر الشمول المالي Roland Berger (RB DII) حيث سجلت (60) نقطة لتصبح الثالثة ضمن قائمة أفضل (10) دول من بين (82) دولة تم تقييمها.

تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى زيادة عدد السكان فئة (15-64 سنة) ذكوراً خلال الفترة (2017-2021) من (29727601) إلى (31970279) أي بمقدار (2242678 بالغ)، بينما بلغت الزيادة في عدد السكان فئة (15-64 سنة) إناثاً خلال الفترة (2017-2021) من (29137610) إلى (31356658) أي بمقدار (2219048 بالغة).

وانخفاض مؤشرات" البالغين الذكور (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان، البالغات الإناث (15-64 سنة) كنسبة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2017-2021) بنسبة (-0.30%، -0.29%) على التوالي ونلاحظ أن دولة مصر تمتلك كثافة سكانية هائلة.

اتفق (اتحاد المصارف العربية،2017)[38] والنتائج التي توصل إليها كلاً من (بوزانة، حمدوش،2021)[25] (الزبير، حنان،2022)[39] (مروان، رشيد،2018)[16] (محمد، عمر،2019)[40] (سهيلة، ايمان، سمية، 2022)[41] (خنوس، جابر،2021)[42] على أن دولة مصر تصنف من الدول ذات معدلات الشمول المالي الضعيف ; وعلية فأن زيادة عدد السكان البالغين في دولة مصر أدى إلى انخفاض جميع مؤشرات الشمول المالي، وعلى الرغم من أن دولة مصر تُعد من الدولة التي تسعى إلى مواكبة التقدم من خلال تبنيها الاستراتيجيات واطلاقها العديد من المبادرات التي من شأنها تعزيز الشمول المالي إلا أنها تشهد زيادة في الكثافة السكانية .

مخطط رقم (6)

التغيرات في نسبة المؤشرات المالية بين الذكور والإناث في دولة مصر (2017-2021)

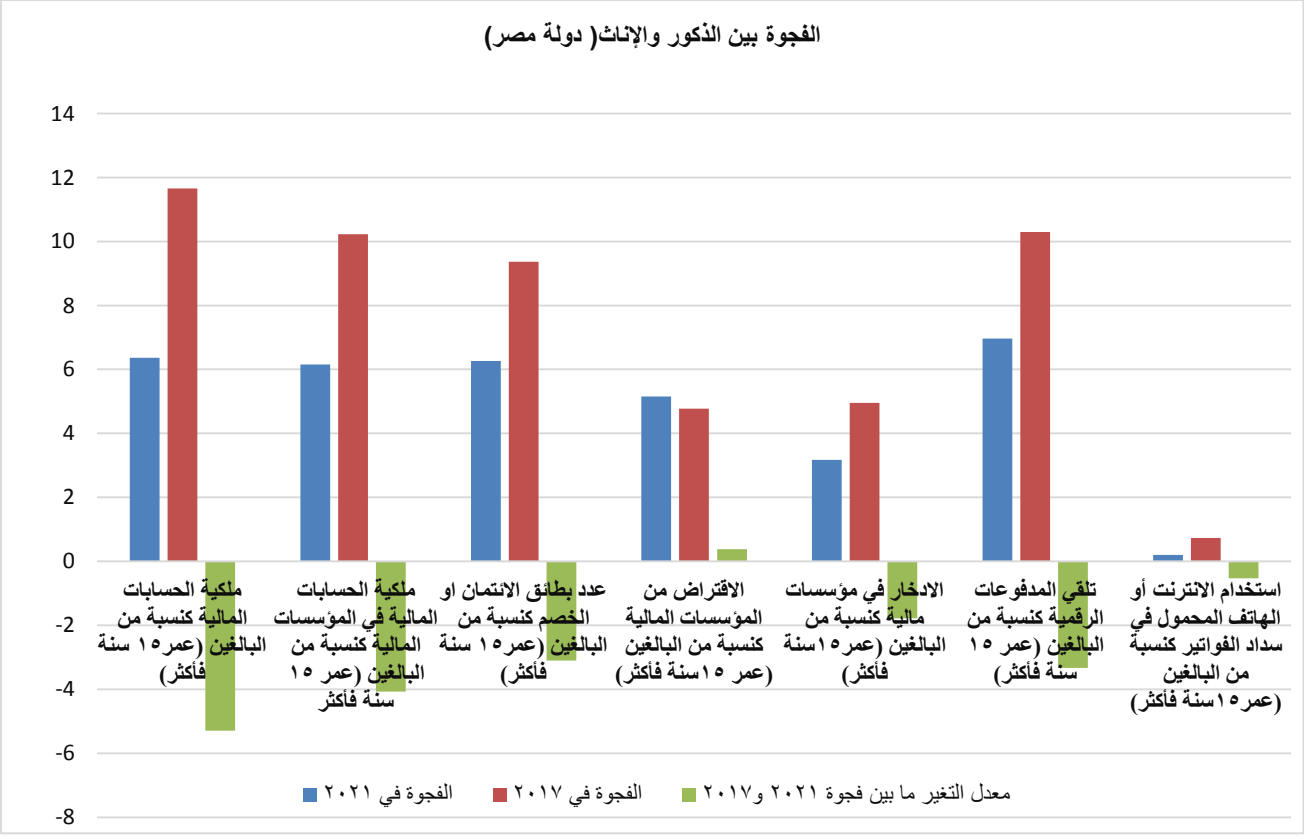

المصدر: (The Global Findex Database,2021)

مجلة بحوث جامعة تعز – العدد34 يناير 2023م ISSN: 2985-7848
جامعة تعـــــز
إصدار خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للتكنولوجيا والعلوم و الإدارة -2022
17-19 ديسمبر 2022، جامعة تعز، تعز، اليمن

تشير البيانات الموضحة في المخطط رقم (7) الواردة من (**Global Findex**) انخفاض الفجوة بين الذكور والإناث في جميع المؤشرات باستثناء مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين (عمر 15سنة فأكثر) حيث ارتفعت الفجوة بين الجنسين بنسبة (0.38%).

ويتضح من (تقرير التنمية البشرية في مصر،2021)[66] أن دولة مصر تهتم بدور المرأة وتقوم بالعديد من الإجراءات لدمج المرأة في القطاع المالي، فقد وجّه دستور عام (2014) وتعديلاته اهتماماً كبيراً لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكَفَلتْ المادة (9) تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز، كما نصّ الدستور في مادته (214) على استقلالية المجالس القومية التي تضمّ المجلس القومي للمرأة، ويأتي الشمول المالي على رأس أولويات الحكومة سواء من خلال (استراتيجية التنمية المستدامة) أو (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030) التي تبنّتها الدولة في عام (2017) وجاء قانون الخدمة (81) في عام (2016) ليعزّز حقوق المرأة في العمل، وأُصدر قانون رقم (30) في عام (2018) بشأن تنظيم المجلس القومي للمرأة.

كما قامت بإطلاق محفّز لسد الفجوة بين الجنسين بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي ويُعدّ هذا المحفِّز نموذجاً للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جهودهما في سد الفجوة بين الجنسين.

3. النتائج:

- الشمول المالي غاية تسعى إليها العديد من الدول كونه يحقق أهداف التنمية المستدامة ويزيد من رفاهية المجتمع كما أنه يعزز الاستقرار المالي ويقلص مستويات الفقر والبطالة.
- ان الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تمثل اللبنة الأساسية لتحقيق الشمول المالي ويجب أن تنفذ عبر مراحل وخطوات مدروسة ونجاحها يستلزم وجود سياسات ولوائح تنظيمية وتشريعات وبنية تحتية مالية ورقمية مناسبة لتعزيز الشمول المالي.
- الشمول المالي يمثل حلقة وصل بين كلاً من التطور الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر والبطالة فهو يساهم في تسهيل حصول أصحاب الأفكار المبتكرة على التمويل للقيام بمشاريعهم الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك يزيد من فرص العمل الذي بدوره يخفض الفقر والبطالة.
- الشمول المالي الرقمي باستخدام الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية يساهم في تحقيق التعافي الاقتصادي-الأزمة الاقتصادية المتحققة نتيجة لجائحة كورونا-من خلال خفض التكاليف وزيادة سرعة إمكانية الوصول وقد أشار(أوتامشاندني) مدير قسم الممارسات العالمية للتمويل في مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي كان أولوية إنمائية ونتيجة للجائحة أصبح أمراً لا غنى عنه.
- لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي

وأطلقت حملة إعلانية مخصَّصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة، استفادت منها نحو (119170) سيدة حتى عام (2019)، بالإضافة إلى إطلاق المرحلة الأولى من برنامج لتدريب المدرَّبين، واستفادت منها قرابة (883) سيدة ريفية، وأطلقت مجموعة من البرامج والمراكز والمبادرات لتمكين المرأة اقتصادياً مثل (برنامج مستورة)، بالإضافة إنها أنشئت (41) مركزاً في (22) محافظة لخدمة النساء العاملات وتشجيعهنّ على المشاركة في سوق العمل، تنفيذ مشروع (المرأة والعمل) و (قدم الخير) و (قرية واحدة منتج واحد) كبرامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التكنولوجيا، وإطلاق مبادرة (ادها وادود) و (القطن المصري من الزراعة إلى الحصاد) لتدريب صاحبات الحرف والمُزارعات.

ويؤكد (تقرير التنمية الرقمية العربية ،2019)[37] بتركيز مشاريع الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين المرأة والشباب ودعم التعلم الإلكتروني.

كما تمّ توقيع بروتوكول الشمول المالي للمرأة بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة اثناء منتدى التحالف من أجل الشمول المالي في عام (2017).

عالمياً بحسب التقرير الصادر من [32] (2021 **The Global Findex Database**) لعام (2010) ويمكن القول بأن الفقر ينعكس سلباً على مستوى الشمول المالي.

- الشمول المالي لا يتحقق دون التثقيف المالي (المعرفة المالية) وتجدر الإشارة بأن المنطقة العربية تسجل أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي (الجهل المالي).
- إن الدول العربية التي تمر بالأزمات السياسية وتعاني من الصرعات الداخلية مثل (العراق) لازالت تسجل أدنى مستويات الشمول المالي وبالتالي فأن زيادة نسبة وعدد سكانها البالغين أثر بشكل سلبي على مؤشرات شمولها المالي.
- إن الدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية قوية، زيادة نسبة سكانها البالغين أثر بشكل إيجابي على مؤشرات الشمول المالي مثل دولة السعودية، بينما انخفاض النسبة يؤثر بشكل سلبي على مؤشرات الشمول المالي مثل دولة الإمارات.
- إن الدول التي وجهت عناية خاصة للنساء كانت مستويات شمولها المالي مرتفعة.

4. محددات الدراسة والدراسات المستقبلية

انطوت هذه الدراسة على محددات منها أنها اقتصرت على تقديم إطار نظري وخلفية علمية لمفهوم الشمول المالي كونه من المفاهيم الحديثة التي برزت على الساحة الدولية وازاد الاهتمام به ويرى (Ziao and Watson,2019)[12] بأن مراجعة الأدبيات السابقة قد يأخذ نمطين وأحدهما المراجعة المستقلة دون جانب تطبيقي للدراسة والهدف منها فهم مجموعة من الأدبيات الموجودة في الدراسة

الحديثة في مجال معين، ومن ثمّ، ربّما يكون من المجدي نفعًا في الأبحاث المستقبلية عمل دراسات تطبيقية يكون الشمول المالي أحد متغيراتها مثل:

- إطار مقترح لقياس أبعاد الشمول المالي على الأداء المالي من خلال توسيط التثقيف المالي.
- التأثير المعدل لحوكمة الدولة في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي للدول العربية.
- أثر الاستقرار السياسي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي.

والمحدد الآخر لهذه الدراسة هو صعوبة في الوصول إلى البيانات التفصيلية الخاصة بالدول العربية نتيجة لقلة المؤسسات العربية التي تهتم بالشمول المالي.

5. التوصيات:

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة والاستناد عليها عند بناء الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي مع إجراء التعديلات عليها ومعالجة انحرافاتها والثغرات والتحديات التي واجهتها الأمر الذي يعزز الشمول المالي.
- تطوير البنية التحتية المالية والرقمية والتشريعية الرقابية واللوائح التنظيمية التي تساعد في نجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتعزز الاستقرار المالي.
- إعطاء امتيازات وحوافز من الدولة وتبنيها سياسات ملائمة لتشجيع الأفراد والشركات على استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات باستخدام التقنية الحديثة لتسهيل وسرعة الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها للانتقال من بيئة ورقية إلى بيئة إلكترونية.
- ابتكار خدمات مالية تتوافق مع احتياجات وقدرات الفئات المهمشة مالياً وتناسب شرائح المجتمع المختلفة.
- القيام بعمل دورات تدريبية للكوادر البشرية وإطلاق حملات للتوعية بأهمية الشمول المالي والتثقيف المالي تستهدف جميع شرائح المجتمع ذكوراً وإناثاً.
- تبني استراتيجيات للتحول الرقمي وفق رؤى شاملة تستهدف إتاحة الخدمات المالية إلكترونياً، وتقديم الخدمات الحكومية عبر منظومة الدفع الرقمي، وتشجيع دور شركات التقنيات المالية (تقرير مرصد التقنيات الحديثة،2020)[18].
- العمل على تقليل وإزالة المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى الخدمات المالية لما لها من دور في تحسين مستوى الشمول المالي.

شكر وعرفان

الشكر لله ثم الشكر لمن لم يذخر جهداً في متابعة الدراسة والذي كان خير المشرف والمعين ولم يبخل يوماً في تقديمه التوجيهات والمقترحات لإنتاج هذا العمل الدكتور المشرف د/عبد الناصر عبد الرحمن سودان عميد كلية العلوم الإدارية جامعة إقليم سبأ فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من أضاء بعلمه عقل غيره، وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه، فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين

"د/عبد السلام محمد مهدي عيناء "

جزيل الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة والعون لإتمام هذا العمل وإلى من علمني أبجدية الحياة وكل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية لجميع دكاترتي..

ولا أنسى أبي الذي لم يغيب يوماً عن مخيلتي فالبطل يبقى المفضل وأن مات في نصّ الرواية...إنها الروح التي علمتني معنى الفقد، إذ ليس الوجع في أيام الفقد الأولى بل حين تأتي لحظات الإنجاز السعيدة...

ولأسرتي الغالية التي دعمتني ودعوات أمي، التي اسأل الله أن يطيل في عمرها ولكل من كان لهم الأثر في حياتي، لكل من ساندني ولازال يساندني بالكلمة الطيبة والدعوة صادقة لكم كل الحب

المراجع:

[1] GPFI (2016)''G20 Financial Inclusion Indicators''

[2] GPFI REPORT (2011)"THE FIRST G20 GLOBAL PARTNERSHIP FOR FINANCIAL INCLUSION(GPFI)FORUM''

[3] المنتدى العربي الخامس للسياسات (2013)"الاشتمال الاستقرار النزاهة حماية المستهلك"

[4] Word bank (2017)"the global findex database

[5] التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية (2013)" قوة الشراكات"

[6] التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) الصادر عام 2021.

[7] FIGI (2021)"Digital financial inclusion" ITU News Magazine, No (3)

[8] وثيقة وضع مبادئ الصيرفة المسؤولة لمجموعة عمل الشمول المالي،2021) الدليل التوجيهي للبنوك

[9] Roland Berger (2021) Report ''Briding The Digital Divide, Improving Digital In Southeast Asia''

[10] صندوق النقد العربي (2008)" الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصادات العربية"

[11] الأمم المتحدة (2008)" تقرير الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام2009"

[12] (Ziao and Watson,2019)

[13] عبد الله، سمير (2016)"الشمول المالي في فلسطين" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس ورام الله.

[14] المعصراوي، حمادة السعيد (2019)"مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك" مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (89)

[15] سرور، احمد وحجازي، منى (2017)"تزايد الدور...كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي - https://elbdil

hpss.org/autgor/ahmed-mona//12/11/2017

16] مروان، بن قيدة ورشيد، بوعافية (2018) "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، بحث منشور.

17] الطيب، حنان (2020) سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1) "الشمول المالي مُوجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي" صندوق النقد العربي.

18] صندوق النقد العربي (2020) الإصدار الأول لمرصد" التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية": التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة 2020.

19] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financial inclusion/overview

20] صندوق النقد العربي (2015)" العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي" مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

21] تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي المصري (2020)

22] تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي للأردني لسنة (2020)، دائرة الاستقرار المالي

23] الحسين، عمر محجوب محمد (2022)"واقع الشمول المالي في المصارف السودانية" مجلة GIEM، المجلد120

24] الرفيعي، أفتخار محمد (2020)"دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي "مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (2)، العدد (2).

25] بوزانة، ايمن وحمدوش، وفاء (2021)" واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية" مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (12)، العدد (1)

26] القزاز، سامي (2018) كتاب "الشمول المالي في مصر "الناشر Elgohary.

27] فريق العمل الإقليمي (2017)"نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي "أمانة مجلس محافظي المصارف المركزي ومؤسسات النقد العربية،

28] إسكندر، زهراء جار الله (2020) "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي "، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (9)، العدد (33).

29] الخزرجي، ثريا عبد الرحيم والأعرجي، صبيان طارق سعيد (2020)" القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق"، مجلة journal of economics and administrative sciences, المجلد (26)، العدد (119)،

30] Gupta, Deepika (2015)"Kay Barriers In Implementing Financial Inclusion" International Journal Of Engineering Technology Science And Research, Volume (2), Issue (1).

31] عبد القادر، هيثم (2019)"مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة 2005-20018" مجلة البحوث الإدارية، المجلد (37)، العدد3

32] Word Bank (2021) Report ''The Global Findex Database

33] Project Syndicate (2022)''Aiding Digital Revolution In Global Financial Inclusion''.

34] تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (2018)

35] صندوق النقد الدولي (2021)"آفاق الاقتصاد الإقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"

36] OECD (2020)" تقرير الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

37] الأمم المتحدة الاسكو (2019) تقرير "التنمية الرقمية العربية 2019 نحو التمكين وضمان شمول الجميع".

38] اتحاد المصارف العربية (2017)"واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه" اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات.

39] زبير، بن عامر وحنان، براهيمي (2022)" الشمول المالي في الدول العربية-واقعه وآليات تعزيزه" بحث منشور، ص (9)

40] محمد، بن موسى و عمر، قمان(2019)"واقع الشمول المالي في العالم العربية في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2017-2011) مع التركيز على الجزائر، Revue Des Reformes Economiques Et Integration En Economice Mondiale, المجلد(13) ،العدد(3).

41] سهيلة، غماري وايمان، سنوسي بريكسي وسمية، زناسني (2022)" الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية: ما واقع الاقتصاد الجزائري" مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد (6)، العدد (1)،

42] خنوس، سميحة وجابر، حسان (2021)" تصنيف الدول العربية باحتساب مؤشرات الشمول المالي باستعمال طريقة تحليل المركبات الرئيسية" مجلة الاقتصاد والتنمية (ASJP)، المجلد (9)، العدد (2).

43] صندوق النقد العربي (2020)"دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية (22،12،11،9)

44] The National Financial Inclusion Strategy 2018-p79.(2020

45] تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي للأردني لسنة (2019).

46] صندوق النقد العربي (2021) موجز سياسات "دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية" مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، صندوق النقد العربي.

47] سليمان، ياسمين عمرو وسلامة، آية عصام (2020)"دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة: دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة (2011-2019)، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري.

48] اتحاد المصارف العربية (2017)"الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي" اتحاد المصارف العربية،

الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات.
49] لفتة، محمد طارق ولفتة، بيداء ستار (2019)"دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق" مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، السنة 2019
50] استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق2020-2023.
51] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (2012) تقرير "التمكين الاقتصادي للمرأة دمج المرأة في الاقتصاد العراقي"
52] العشماوي، شكري رجب (2021) "الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد 19 نموذجاً" حكومة دبي، دائرة المالية.
53] التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (2021)
54] نزيهة، بوالقدرة وإلهام، بشكر ونبيلة، لكحل (2022)"الشمول المالي في الدول العربية-الإمارات العربية المتحدة نموذجاً-، مجلة المجلد ELWAHAT Journal for Research and Studies, (15)، العدد (1)
55] بنك المشرق (2020)"تقرير الاستدامة" دولة الإمارات العربية المتحدة.
56] إدارة الاستثمار (2020) تقرير" تكلفة تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفقاً للأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.
57] الأمم المتحدة (2020)" تقرير النتائج السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة"
58] مؤسسة الملك خالد الخيرية (2021) "تقرير سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية (الوصول إلى الأقل حظاً).
59] التقرير السنوي السابع والخمسون البنك المركزي السعودي (2021)"
60] شركة الخبير المالية (2020) تقرير" جائحة فيروس كورنا والاقتصاد السعودي"
61] وثيقة" برنامج تطوير القطاع المالي رؤية 2030 المملكة العربية السعودية"، 2020
62] (2018) Deloitte" تقرير التحول الوطني في الشرق الأوسط: رحلة رقمية".
63] البنك الدولي (2021)" وثيقة البرنامج الثاني لتمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي.
64] (2011) Constitute"دستور المغرب الصادر عام 2011"
65] صندوق مشاريع المرأة العربية (2021) (إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).
66] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)"تقرير التنمية البشرية في مصر2021"